



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في مؤسسات التعليم العالي -
دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف . ميلة .

الأستاذ المشرف	اعداد الطلبة	
بوبكرياسين	بوليان فاتن	1
	بوزغول سماح	2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	زيد جابر
مشرفا ومقررا	بوبكرياسين
ممتحنا	عاشوري ابراهيم

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

لا يسعنا إلا أن نحمد المولى العلي القدير، الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع، ونسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف **بوبر ياسين** على ملاحظاته القيمة وتوجيهاته الدائمة ، ونشكر أيضا لجنة المناقشة وكل من تلقينا منه علما نافعا وعملا صالحا مفيدا لمواصلة مشوارنا .

ونشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

والحمد لله أولا وأخيرا

الاهداء

بسم خالقي وميسر اموري ، لك كل الحمد والامتنان
بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من
الصعوبات والمشقة والتعب ، ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبتي وارفع قبعتي بكل
فخر اهدي هذا النجاح لنفسك اولا

ثم الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم
والمعرفة ، الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق داعمي الاول في مسيرتي
وسندي وملادي بعد الله الى فخري واعتزازي " ابي الغالي "
الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب
الحنون والشمعة التي كانت لي في ليالي المظلمة
مصباح دربي الى وهج حياتي " ابي الحبيبة "

الى اخوتي ولرفاق السنين خاصة أختي التي لم تنجبها أمي "مروة" ولكل من
كان عوننا وسندا ولمن احببهم قلبي ونسيهم لساني
كانت رحلة طويلة ولكن فعلتها ووصلت اخيرا الحمد لله

سماح بوزغول



الاهداء

الحمد لله حبا وامتنانا ، ماكنت لأفعل هذا لولا فضل الله

لم تكن الرحلة قصيرة ولا طريقا محفوفا بالتسهيلات ، بل حملت في طياتها الكثير من الصعوبات
والمشقة والتعب ، وها انا اليوم اقطف ثمار تعبى وارفع قبعتي بكل فخر

اهدي هذا النجاح لنفسي اولا ثم الى كل من سعى معي لإتمام هذه الرحلة والى قدوتي في الحياة
والى من رباني وغرس في روحي مكارم الاخلاق ، الى فخري واعتزازي " ابي الغالي " رحمه الله
الذي رحل قبل ان يقطف ثمار زرعه وجهدي .

الى جنة الله في الارض امي التي ضلت دعواتها ترافقني دائما ومن تحملت كل لحظة الم مررت بها
وساندتني عند ضعفي وهزلي " أمي الحبيبة "

واحب ان اختتم اهدائي هذا بشكر خاص الى اخوتي وزميلتي في المذكرة التي حملت معي هذه
الصعاب .

كانت رحلة طويلة ولكن فعلتها ووصلت اخيرا الحمد لله

فاتن بوليان





الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية ، حيث تم إجراء دراسة ميدانية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله، حيث اعتمدنا على منهج البحث الميداني من خلال استخدام الاستبيان كأداة أساسية للبحث فضلا عن المقابلة، حيث تم توزيع 30 استمارة على الموظفين.

وبعد تحليل نتائج الاستبيانات بما تضمنته من محاور متعددة، تم التوصل إلى نتائج هامة تتلخص في وجود اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث الاسلوب على ترشيد النفقات العمومية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله . كما قدمت الدراسة مقترحات هامة من شأنها تحسين طرق ترشيد النفقات العمومية بصورة أكثر فعالية فضلا عن اقتراح دراسات ذات علاقة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية ، النفقات العمومية، اساليب الرقابة المالية ،انواع الرقابة المالية ،.

Summary:

This study aimed to identify the impact of Financial control in rationalizing public expenditures ,as a field study was conducted at the University Center ABDEHAFID BOUSSOUF MILA, where we relied on the field research approach by using the questionnaire as a basic tool for research in addition to the interview, where 30 questionnaires were distributed to employees.

After analyzing the results of the questionnaires, including the various axes they included, important results were reached, which are summarized in the presence of a statistically significant effect of financial control in terms of method on the rationalization of public expenditures at the University Center ABDEHAFID BOUSSOUF MILA. The study also presented important proposals that would improve methods of rationalizing public expenditures more effectively, as well as proposing studies related to the research topic.

Keywords: financial control, public expenditures, methods of financial control, types of financial control ,.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوي
I	بسملة
II	الشكر والتقدير
IV . III	الاهداء
IX .VIII	فهرس محتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ - ح	مقدمة عامة
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للرقابة المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الاول : ماهية الرقابة المالية
4.3	المطلب الاول : مفهوم الرقابة المالية
9.5	المطلب الثاني : أهمية وأهداف الرقابة المالية
13.9	المطلب الثالث : خصائص الرقابة المالية وانواعها
14	المبحث الثاني : تنفيذ الرقابة المالية والهيئات المكلفة بها
15.14	المطلب الاول : مراحل تطبيق الرقابة المالية
17.15	المطلب الثاني : اساليب الرقابة المالية
22.18	المطلب الثالث : الهيئات المكلفة بالرقابة المالية
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : النفقات العمومية واثر الرقابة المالية في ترشيدها	
25	تمهيد
26	المبحث الاول : عموميات حول النفقات العمومية
26	المطلب الاول : مفهوم النفقات العمومية
31.27	المطلب الثاني : خصائص النفقات العمومية وتقسيماتها
34.31	المطلب الثالث : تنفيذ النفقات العمومية
35	المبحث الثاني : اليات ترشيد النفقات العمومية
37.35	المطلب الاول : ظاهرة زيادة النفقات العمومية واسبابها

38. 37	المطلب الثاني : ترشيد النفقات العمومية
39. 38	المطلب الثالث : عوامل نجاح ترشيد النفقات العمومية
40	المبحث الثالث: اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية
41. 40	المطلب الاول : الرقابة المالية اداة اساسية لترشيد النفقات العمومية
44.42	المطلب الثاني : اجراءات ووسائل ترشيد النفقات العمومية
45	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة .	
47	تمهيد
48	المبحث الاول : تقديم عام حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة .
49. 48	الطلب الاول : التعريف بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف . ميلة .
49	المطلب الثاني : مهام بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف . ميلة .
51. 49	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف . ميلة .
52	المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
54 . 52	المطلب الاول : المنهج واداة الدراسة
57 . 54	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية
66 . 57	المطلب الثالث: الصدق والثبات والاتساق الداخلي لمحاول الاستبيان
67	خلاصة الفصل
70 . 69	الخاتمة العامة
76 . 72	قائمة المصادر والمراجع
83 . 78	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	مقياس ليكرت الخماسي	53
(02)	ميزان تقديري لمقياس ليكرت الخماسي	54
(03)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس	54
(04)	توزيع متغير الدراسة حسب متغير العمر	55
(05)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	56
(06)	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة معامل ألفا كرو نباخ ومعامل الصدق	58
(07)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	58
(08)	تحليل البعد الأول للمحور الأول	59
(09)	تحليل البعد الثاني للمحور الأول	60
(10)	تحليل فقارت البعد الثالث للمحور الأول	61
(11)	تحليل جميع فقارت المحور الثاني	62
(12)	تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية	63
(13)	تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (البعد الأول من المحور الأول مع المحور الثاني)	64
(14)	تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (البعد الثاني من المحور الأول مع المحور الثاني)	65
(15)	تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة (البعد الثالث من المحور الأول مع المحور الثاني)	66

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
13	انواع الرقابة المالية	(01)
22	الهيئات المكلفة بالرقابة المالية	(02)
31	تقسيمات النفقات العمومية	(03)
51	الهيكل التنظيمي	(04)
55	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس	(05)
56	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية	(06)
57	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	(07)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
81 . 78	استمارة الاستبيان	(01)
82	قائمة الاساتذة محكمي الاستبيان	(02)
83 . 82	احصائيات لمجموع العينات	(03)

مقدمة عامة

تمهيد:

إن الانفاق العام في مختلف دول العالم المعاصر بات يمثل أهمية متزايدة في الاقتصاديات القومية، بل وفي حياة المجتمعات من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وثقافية وسياسية، حيث أصبحت النفقات العامة الاداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العمومية على ممارسة نشاطها المالي الرامي الى اشباع الحاجات العامة، وهي ايضا اداة تلعب مع الادوات المالية الأخرى دورها البارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم استخدامها في اطار المالية العامة في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية عامة وترشيد نفقات الهيئات العمومية خاصة، من اجل تلبية حاجات الافراد اي تحقيق اقصى نفع جماعي ممكن.

و نظرا لأهمية ودور النفقات العمومية سواء من حجمها او اثارها فإن الدولة وهيئاتها تسعى الى ترشيد نفقاتها حيث تم اتخاذ عدت اصلاحات واجراءات تهدف الى الحفاظ علي المال العام واستغلاله بأكثر فعالية وكفاءة ولهذا وجب تطبيق الرقابة المالية على هذه المصروفات العامة، وقد أصبحت هذه الاخيرة في تزايد مستمر مما عرضها للتلاعب والاسراف الناتج عن سوء تسييرها اثناء انفاقها مما ألزم وضع اجهزة متنوعة ومتخصصة في الرقابة المالية، فباعتبار النفقة تعود بالنفع العام للمجتمع ككل وجب الحفاظ عليها بشتي الطرق والوسائل، لذلك فرضت الدولة ومؤسساتها العمومية رقابة صارمة عليها لضمان تطبيق القوانين وحسن التسيير هذه النفقات العامة وترشيدها بكفاءة لتحقيق اكثر قدر من الاستفادة من هذا الانفاق العام.

يحتل القطاع التعليمي اهمية كبيرة نظرا للخدمات التي يقدمها بصورة جيدة وبطريقة منتظمة وذلك بأدنى حد ممكن من الانفاق والتكاليف، ولذا عملت العديد من الدول على تطوير وتحسين طرق تسيير وادارة الانفاق العام لمؤسسات التعلم العالي لديها على وجه الخصوص لما تلعبه من دور هام بالنسبة للفرد والمجتمع، فترشيد المصروفات العامة لهذه المؤسسات أضحي موضوع بالغ الأهمية لذلك تم وضع نظام رقابي مالي مبني على اساليب وأجهزة رقابية وآليات عملية مدروسة من أجل متابعة وترشيد هذه المصروفات من خلال اكتشاف وتحليل المشاكل الممكن حدوثها ونقائدها ومعالجتها ومتابعة مراحل تنقيدها، فإن عملية تطبيق الرقابة المالية على النفقات العمومية لمؤسسات التعليم العالي بصفة عامة على الاستغلال الرشيد لها والوصول إلى أفضل السبل للحصول والمحافظة على المال العام وصرفه في الأوجه المحددة والملائمة له.

1. طرح الإشكالية:

وبناء على ما سبق و بالاعتماد على الطرح السابق وبالإشارة إليه، تبلورت لدينا فكرة على شكل تساؤل رئيس، يربط بين هذين المتغيرين يمكن صياغته على الشكل التالي: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف .ميلة ؟

2. الأسئلة الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيسي السابق، يمكننا طرح مجموعة أخرى من الأسئلة على شكل أسئلة فرعية تنبثق من الإشكالية السابقة كما يلي:

- أ. هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث الاسلوب على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميله ؟
- ب. هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث النوع على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميله ؟
- ت. هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميله ؟

3. نموذج الدراسة:

توافقا مع تساؤلات الدراسة و إبراز كيفية ارتباط متغيرات الدراسة مع بعضها البعض نورد النموذج النظري للدراسة كما هو موضح أدناه بحيث يمثل الرقابة المالية بمستوياتها "الثلاثة"، الرقابة المالية من حيث الاسلوب، الرقابة المالية من حيث النوع، الرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات المتغير المستقل في حين يمثل ترشيد النفقات العمومية المتغير التابع.

المتغير المستقل: الرقابة المالية	المتغير التابع: ترشيد النفقات العمومية
----------------------------------	--

الرقابة المالية من حيث الاسلوب	↔	↔	الرقابة المالية من حيث النوع	↔	الرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات
	↔				
	↔				
ترشيد النفقات العمومية					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

4. الفرضية الرئيسية:

بعدما طرحنا الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية، وكذلك بعد حصر أبعاد ومتغيرات النموذج الذي سنعتمده في دراستنا، أصبح بإمكاننا صياغة الفرضية الرئيسية التي انبثقت أصلا من التساؤل الرئيس كما يلي:

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميله -

5. الفرضيات الرئيسية :

أما بالنسبة للفرضيات الفرعية، فهي مشتقة أساسا من نموذج الدراسة و التساؤلات الفرعية أعلاهن كما يمكن حصرها وصياغتها على النحو التالي:

- أ. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث الاسلوب على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
- ب. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث النوع على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
- ت. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

6. أهمية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بأهمية بالغة من كونها تلقي ضوء على أثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في إطار قوانين وتنظيمات معمول بها، وكذلك أهم الهيئات والأجهزة التي تعمل بها الرقابة المالية خاصة في مؤسسات التعليم العالي، والتي تكون رقابة سابقة يقوم بها المراقب المالي ولضمان السير الحسن للأعمال بكفاءة وفعالية

7. أهداف الدراسة:

نرمي من خلال دراسة هذا الموضوع إلى مجموعة من الأهداف التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي :

- إعطاء فكرة واضحة حول الرقابة المالية وأثرها على ترشيد النفقات العمومية.
- التعرف على النفقات العمومية في مؤسسات التعليم العالي ومدى تطبيق الرقابة عليها.
- إبراز أهم وسائل وآليات الرقابة المالية المستخدمة في ترشيد المصروفات العمومية.
- توضيح كيفية المراقبة على النفقات العمومية في المركز الجامعي لتقادي الانحرافات والأخطاء الجسيمة التي قد تتعرض لها.

8. أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- أ. الرغبة الشخصية في التعرف على موضوع الرقابة المالية وفهم أثره في ترشيد النفقات العمومية.
- ب. الاطلاع على إمكانيات المؤسسة الجزائرية لانتهاج المفاهيم والأساليب الحديثة فيما يخص الرقابة المالية وأثرها في ترشيد النفقات العمومية.

ت. الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة لافتقار المكتبة هذا النوع من البحوث النظرية والميدانية في مجال الرقابة المالية.

ث. محاولة التعرف على كيفية ترشيد النفقات العمومية من خلال تطبيق الرقابة المالية على هذه النفقات.

ج. التعرف على الرقابة المالية وانواعها والهيئات المكلفة بتنفيذها من اجل ترشيد النفقات العمومية لمؤسسات التعليم العالي.

9. منهجية البحث و أدوات جمع البيانات:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية والوصول الى أهداف الدراسة، اعتمدنا على :
أ. المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، و من خلال الاطلاع على الكتب والمجلات والملتقيات والمذكرات والمواقع الإلكترونية .

ب. المنهج التوثيقي من خلال الحصول على وثائق حول نشأة المؤسسة محل الدراسة و هيكلها التنظيمي .

ت. منهج البحث الميداني من خلال الاستعانة بالاستبيان في جمع المعلومات حول عينة البحث وتحليلها عن طريق وسائل التحليل الإحصائي المتمثلة في النسب المئوية لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان، وهي تحسب كالتالي:

$$\frac{\text{تكرار العنصر } X \times 100}{\text{مجموع التكرارات}} = \text{النسبة المئوية للعنصر } X$$

10.مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله ، وتتمثل عينة الدراسة المختارة في العينة العشوائية البسيطة وهي تتكون من 30 موظف، وقد تم توزيع الاستمارات عليها واسترجاعها كاملة والجدول التالي يوضح ذلك:

الاستمارات الموزعة		الاستمارات المسترجعة و الصالحة للدراسة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
30	%100	30	%100

11.أدوات جمع البيانات الميدانية:

من أجل جمع بعض البيانات اللازمة لإنجاز دراستنا من المؤسسة حمل الدراسة، اعتمدنا على الأدوات التالية:

- أ. **المقابلة:** تم إجراء مقابلات مع المسؤول في مصلحة المحاسبة ومراقبة التسيير والنفقات حيث قدم لنا مجموعة من المعلومات تم الاستعانة بها في تحليل النتائج .
- ب. **الاستبيان:** قمنا باستخدام الاستمارة كأداة بحث للكشف عن آراء الموظفين بالمركز الجامعي حول الرقابة المالية واثرها في ترشيد النفقات العمومية ، حيث ضمت استمارة البحث محورين، الأول حول البيانات الشخصية للمبحوثين والتي تم استخدامها في تحديد خصائص العينة من حيث الجنس، العمر، المستوى التعليمي. في حين تضمن المحور الثاني المعلومات العلمية التي تتمحور حول الرقابة المالية واثرها في ترشيد النفقات العمومية .

12. حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة التي قمنا بها في:

- أ. **المجال المكاني:** يتمثل في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة .
- ب. **المجال البشري:** يتمثل في جميع موظفين المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة.
- ت. **المجال الزمني:** دامت الدراسة التي قمنا بها في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة حوالي شهر ونصف من 15 مارس 2024 إلى 01 أبريل 2024.

13. صعوبات البحث:

- أ. من أبرز الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث ما يلي:
- ب. صعوبة الوصول الى المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع.
- ت. قلة الدراسات النظرية والتطبيقية حول الموضوع.
- ث. طبيعة الموضوع في حد ذاته إذ يتطلب بعض المفاهيم المختلفة والمتداخلة فيه.
- ج. صعوبة القيام بالدراسة الميدانية بسبب التجاوب المتواضع من المؤسسة معنا.

14. الدراسات السابقة:

1. **دراسة الباحث " سردوك السعيد " سنة 2020 بعنوان : دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية . دراسة حالة خزينة بلديات حدادة لولاية تبسة . مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة العربي التبسي . تبسة .**

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور المزدوج الذي تلعبه خزينة البلدية في تنفيذ النفقات العمومية والرقابة عليها وكذلك عدم تدخلها في ترشيد النفقات الذي يعتبر من مهام الامر بالصرف على اساس الملائمة

نتائج الدراسة :

- لأجهزة الرقابة المالية دور فعال وهام في تنفيذ النفقات العمومية لأنها تتولي الفحص والمتابعة والمراجعة وجمع المعلومات .
- تنوعت طريقة عمل اجهزة الرقابة ما بين ضمان شرعية النفقة ورقابة تستند على وثائق وسجلات ورقابة تعتمد على التحري والاستفسار عن مسار النفقة .

- يعتبر الانفاق العمومي السبيل الوحيد للخروج من مشكل الندرة والشح حيث تساهم الاجهزة الرقابية في تجنب التبذير في المال العام.
- تعتبر النفقات العمومية في يد الدولة تستخدمها في الاستقرار الاقتصادي.

2. دراسة الباحث "حراق مصباح ،قمبور محمد امين " سنة 2019 بعنوان : فعالية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة .

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الرقابة المالية فهي تعتبر من اهم انواع الرقابة التي تخضع لها الصفقات العمومية بغرض ترشيد النفقات العمومية والحفاظ على المال العام وهو ما عززه المرسوم الرئاسي 15 . 247 ، وتمارس الرقابة المالية من الطرف العديد من الهيئات اهمها المراقب المالي وكذا المحاسب العمومي ، كما تمارس من طرف المفتشية العامة للمالية وكذا مجلس المحاسبة الذي يساعد البرلمان في الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة.

3. دراسة الباحث "بن عزة محمد " سنة 2015 بعنوان : ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان الجزائر .

هدفت هذه الدراسة الى ابراز اهمية ترشيد النفقات العمومية في المؤسسات العمومية حيث يهدف هذا الترشيح لتحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق الى أعلى درجة ممكنة والقضاء على اوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة واقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة ،وكذلك العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والاسراف الى ادني حد ممكن، لذا فإن ترشيد الانفاق العام يقصد به الحصول على أعلى انتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق، ومنه يتم تحديد نطاق الاسراف بزيادة الانفاق الى مستوي أعلى بكثير عن موارد الدولة او انخفاض انتاجية الانفاق الى ادني حد ممكن.

نتائج الدراسة :

- ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن احدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الاهداف المرجوة .
- ان تدخل الدولة في الاقتصاد وبدرجات متفاوتة بين نماذج متعددة من دول العالم يهدف الى التخفيف من مساوئ توزيع الدخل بين فئات المجتمع وذلك لضمان مبدأ العدالة الاجتماعية.

15. الفجوة البحثية:

وبعد عرض اهم الدراسات السابقة في هذا المجال الذي نحن بصدد دراسته، يمكننا طرح الفجوة البحثية التي تخص بحثنا كما يلي:

1. الإشكالية محل الدراسة موجودة مسبقا وتمت دراستها لكن قمنا بمعية المشرف بإسقاطها على دراسة حالة أخرى تختلف عن كل الدراسات السابقة و لم يتم التطرق إليها من قبل؛
2. بعض الدراسات السابقة اعتمدت على تقسيم المتغير التابع ترشيد النفقات العمومية الى أبعاد لكننا ارتئيّا تقسيم المتغير المستقل الرقابة المالية إلى أبعاد لمعرفة الأثر في اتجاه آخر و نوع آخر في نموذج مغاير.

16 . هيكل البحث :

من اجل معالجة اشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول :

الفصل الاول : تم التطرق في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي للرقابة المالية ، حيث تم تقسيمه الى مبحثين خصصنا المبحث الاول لماهية الرقابة المالية الذي تناولنا فيه مفهومها وخصائصها واهميتها وانواعها ،والمبحث الثاني خصص لتنفيذ الرقابة المالية والذي يتناول مراحل واساليب تطبيق الرقابة المالية والهيئات المكلفة بها .

الفصل الثاني : تناولنا في هذا الفصل النفقات العمومية ودور الرقابة المالية في ترشيدها ،والذي ينقسم الى ثلاث مباحث حيث تم التطرق في المبحث الاول الى عموميات حول النفقات العمومية الذي تناولنا فيه مفهوم وخصائص وتنفيذ النفقات العمومية وتقسيماتها اما المبحث الثاني حول آليات ترشيد النفقات العمومية وتضمن كل من ظاهرة زيادة النفقات العمومية وأسبابها وعملية ترشيد هذه النفقات وعوامل نجاحه، والمبحث الثالث والآخر تطرقنا فيه الى اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية والاجراءات والوسائل المعتمدة في ذلك.

الفصل الثالث : كان الفصل الثالث تطبيقي لدراسة ميدانية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف . ميلة . وقمنا بتقسيمه الى مبحثين حيث قمنا في المبحث الاول بالتعريف بالمركز الجامعي ومهامه وهيكله التنظيمي اما المبحث الثاني قمنا بالتطرق الى الاجراءات المنهجية للدراسة وخصائص العينة و لإعداد الاستبيان وهيكلته ونتائج المعالجة .



الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للرقابة المالية

تمهيد:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ كبيرة لتوجيه الحياة الاقتصادية ولكي يقوم صرف هاته المبالغ وفق ما هو مخطط لها، لابد من وجود جهاز رقابي ذو مؤهلات كبيرة يقف على عملية الرقابة على النفقات العمومية، فأصبحت الحاجة إلى جهاز رقابي أمر ضروري للمحافظة على الاستعمال الحسن للمال العام ومختلف البرامج والأنشطة الحكومية ونشاطات المؤسسات العمومية والتعليمية وتسييرها، وهذا الجهاز يهدف إلى التعرف على الأخطاء التي تقع قبل الإنفاق فيجب أن يحاط هذا الأخير بسياج من رقابة صارمة، وكل هذا لضمان حسن تسيير الإنفاق العام إذ تكثر العمليات المنجزة والأخطاء والانحراف بل وصل الأمر إلى الاختلاس والتلاعب أحيانا، لهذا فالرقابة المالية تحتل أهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي وتعد من أهم ركائز الإدارة فيها نظرا لتأثيرها الإيجابي في معالجة الاختلالات التي قد تقع هنا وهناك بقصد أو بغير قصد خاصة في مجال صرف النفقات العمومية، وقصد التعمق في الإطار المفاهيمي للرقابة المالية اعتمدنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وكل مبحث يتضمن ثلاث مطالب:

- المبحث الأول: ماهية الرقابة المالية.
- المبحث الثاني: تنفيذ الرقابة المالية والهيئات المكلفة بها.

المبحث الاول : ماهية الرقابة المالية

تعتبر الرقابة المالية من أهم الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لحماية الاموال العامة من كل أشكال الانحرافات والاختلاسات والتلاعب وذلك باتخاذ إجراءات تصحيحية مدروسة ،لذا سنتحدث في المطلب الاول على مفهوم الرقابة المالية ، وفي المطلب الثاني على اهمية الرقابة المالية واهدافها ،وفي المطلب الثالث على خصائص الرقابة المالية وانواعها :

المطلب الأول : مفهوم الرقابة المالية

يختلف معنى الرقابة من حيث المقاييس والأساليب المستعملة فيمكن أن تعطي الرقابة صفة المشاهدة، الفحص والمتابعة، والمراجعة والتدقيق، التحقيق والتقييم، وللوقوف على مفهوم الرقابة المالية لابد من تحديد معنى الرقابة لغة ثم اصطلاحا فقد تعددت مفاهيمها من منظور إلى آخر ومنها :

اولا لغة: نجد في مدلولات اللغة العربية أن الرقابة وردت بمعاني كثيرة منها:¹

✓ الحراسة والرعاية : رقب الشيء و راقبوا أي حرسوا ،ورقيب القوم هو حارسهم والرقيب هو الحارس الحافظ.

✓ الإشراف : ارتقب أي أشرف وعلا، فنقول ارتقب المكان إذا عال وأشرف.

✓ الانتظار : رقب فلان تعني انتظره وترصد قدومه.

✓ و في القرآن الكريم نجد قوله تعالى: " وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي " ² معناه لم ترتقب قولي.

ثانيا اصطلاحا: ميز التشريع الجزائري كغيره من التشريعات بين ثلاثة اتجاهات في تعريف الرقابة المالية:³

الاتجاه الأول: يركز على الجانب الوظيفي كما يركز على الأهداف مؤكدا أن الرقابة هي التأكد والتحقق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة المعتمدة والتعليمات المسطرة والمبادئ المقررة.

الاتجاه الثاني: يركز على الجانب الإجرائي وعلى الخطوات الواجب إتباعها للقيام بعملية الرقابة وهنا تتطلب الرقابة على النفقات العامة ما يلي:

-الاختيار ثم الاختيار الجيد للسياسات الإدارية والمالية المعمول عليها.

- اهتمام الإدارة الحكومية بالتخطيط والتنظيم الفعال وطرق التمويل المناسبة.

¹ ابراهيم بن داود ،الرقابة المالية على النفقات العامة ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص ص:12. 13.

² القرآن الكريم سورة طه الآية 94.

³ عوف الكفراوي ،الرقابة المالية ،النظرية والتطبيق ،مطبعة الانصار الاسكندرية .مصر، 1998 ، ص ص: 17. 18.

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للرقابة المالية

-الاختيار الأمثل لإطارات التسيير لموظفي التنفيذ وتدريبهم والإشراف عليهم.

الاتجاه الثالث: هو اتجاه يهتم بالأجهزة والهيئات القائمة بعملية الرقابة تتولى الفحص والمتابعة والمراجعة وجمع المعلومات، فهي بهذا تعني الأجهزة الموكلة لها أمر الرقابة وبهذا نجد الرقابة المالية تدور حول محوري الوسيلة والهدف على محل ثابت وهو المال العام.

ويمكن القول أن الشرع الجزائري يقصد بالرقابة المالية هي الوظيفة التي تقوم بها وحدات حكومية من أجل تتبع المال العام وحراسته وحفظه استنادا إلى مرجعية تشريعية.

-تعريف هنري فايل: الرقابة هي التحقيق مما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة وان غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء، بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها كما أنها تطبق على كل شيء: "الأشياء، الناس، الأفعال".¹

- **وتعرف ايضا:** هي عبارة عن مجموعة من العمليات المالية التي تمت في الماضي والحاضر ومراجعة المصروفات والإيرادات، خلال استثمارها واستردادها باستمرار للتحقق من ان تدفق الأموال النقدية يتم طبقا لما هو مخطط في الميزانية التقديرية النقدية، ولتأكد من ان الانحرافات قد عولجت اسبابها في الوقت المناسب حتى يسير المشروع بنجاح من الناحية المالية دون انحسار.²

- وبناءا على ما سبق يمكن حصر مفهوم الرقابة المالية عموما على أنها: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للتأكد من أنه قد تم تنفيذها وفق مضمون الإجازة التي منحتها السلطة التشريعية للحكومة وبواسطتها يتم التحقق من أن صرف النفقات العامة وجباية الإيرادات العامة قد أتى وفق الأهداف المحددة فيها ، ويمكن أن يقوم بها كل من السلطة التشريعية ووزارة المالية وأجهزة مستقلة تنشأ للقيام بها.³

¹ محمد على سلامي، مهام الرقابة المالية داخل المؤسسة - دراسة تطبيقية لفرع الرقابة المالية بعين الباردة - عناية - مجلة البحوث في

العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، المسيلة . الجزائر مجلد 4 ، العدد 2 ، 2019 ، ص 130 .

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان . الأردن ، 2014 ، ص 248 .

³ د. محمد خير العكام، المالية العامة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، برنامج الحقوق ، دمشق . سوريا ، 2010 ، ص 260 .

المطلب الثاني: اهمية واهداف الرقابة المالية

الفرع لأول: اهمية الرقابة المالية للرقابة المالية اهمية كبيرة بما تقدمه من خدمات ومعلومات وذلك على النحو التالي:¹

- هي احد اركان الإدارة المالية التي تقوم على متابعة تنفيذ الخطط وقياس وتحليل وتقييم الوقائع والنتائج الفعلية مقارنة مع الخطط، وما تضمنته من أهداف وسياسات والإجراءات وبرامج وغيرها.
- لا تكتفي الرقابة بمجرد كشف عن الانحرافات والمشاكل، بل تتعداها إلى تقييم الآثار والنتائج وتطوير الأداء الفردي والتنظيمي بشكل يكفل حسن سير الأعمال.
- ترمي الرقابة إلى التأكد من أن تنفيذ الميزانية العامة تسير وفقا للترخيص والإجازة التي منحها البرلمان للسلطة التنفيذية وأجهزتها، بغية المحافظة على الأموال العامة وكفاءة وضمان فعاليتها بما تحقق المصلحة العامة.
- تعتبر الرقابة المالية من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومواقعهم على احترام وتطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- تساهم الرقابة المالية في اكتشاف المتفوقون في مهامهم وذلك من خلال الرقابة ومتابعة التقارير التي تقدم للمستويات العليا وهذا من اجل تعزيز وتطوير الأداء وتشجيع وتحفيز المتفوقين.
- تعتبر الرقابة المالية من أهم المرتكزات والأهداف التي تنطلق منها الموازنات العامة خصوصا موازنة البنود التي تتصف بعدم المرونة وعدم إمكانية التغيير في البنود والمخصصات المالية لغير الأوجه المحددة التي يقرها البرلمان.
- الرقابة المالية صمام أمان للإدارة العليا حيث أن الرقابة تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة.
- الرقابة المالية من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين والعاملين باختلاف مواقعهم الإدارية على احترام وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات كاملة حسب القانون والدستور².

الفرع الثاني : اهداف الرقابة المالية

تطورت أهداف الرقابة المالية وفق تطور الدول ونذكر منها:

¹ بارش حورية، دور الرقابة المالية في تنفيذ ميزانية التسيير . دراسة حالة ديوان المركب متعدد الرياضات . ميلة . مذكرة ماستر ، تخصص ادارة مالية ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة . الجزائر ، 2023، ص 32.

² بارش حورية، المرجع السابق، ص 33.

① **الاهداف التقليدية:** تدور هذه الأهداف حول الانتظام، وهي من أقدم الأهداف التي سطرت لها الرقابة ومن أهمها:

- التأكد من سلامة العمليات المحاسبية التي خصصت من أجلها الأموال العامة والتحقق من صحة الدفاتر و السجلات و المستندات.
- التأكد من عدم تجاوز الوحدات النقدية في الإنفاق وحدود للاعتمادات المقررة مع ما ستلزم من مراجعة المستندات المؤدية للصرف والتأكد من صحة توقيع الموكل لهم من سلطة الاعتماد.
- عملية التفتيش المالي والتي يقوم بها جهاز إداري تابع لوزارة المالية.

② **الاهداف الحديثة:**

- التأكد من كفاية المعلومات والأنظمة والإجراءات المستخدمة.
 - مدى التزام الإدارة في تنفيذ الميزانية وفقا للسياسة المعتمدة.
 - بيان آثار التنفيذ على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته.
 - الربط بين التنفيذ وما يتخلله من إنفاق والنتائج المترتبة عن هذا التنفيذ.¹
- ③ **الأهداف السياسية:** وهي التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق بالميزانية، فهو يعني استخدام للاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها وجباية الإيرادات حسب الأنظمة واللوائح المعمول بها.

④ **الأهداف المالية:** ويقصد به التحقق من صحة الحسابات وسلامة التصرفات وللاجراءات المالية، وكشف الانحرافات والأخطاء والاختلاسات، ومراقبة الأداء وفقا للأهداف الموضوعية، وبالتالي مراقبة الترشيح في الإنفاق.

⑤ **الأهداف الإدارية:** وهو التأكد من أن أنظمة العمل تؤدي إلى اكبر نفع ممكن، وبأقل التكاليف الممكنة، وتصحيح القرارات الإدارية، مما يؤدي إلى حسن سير العمل في كافة مراحل التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة.²

¹ لطفي فاروق زلاسي ، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيح النفقات العمومية ،مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة الوادي . الجزائر، 2014/ 2015، ص 41.

² سليمان حمدي سحيات القبيلات ،الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية دراسة تحليلية تطبيقية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 1998، ص ص:130،129.

كما تهدف الرقابة المالية إلى بيان أثار التنفيذ على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته، كما تهدف كذلك إلى بيان أثار التنفيذ على مستوى المجتمع والبيئة أي هل يحقق الإنتاج الإشباع لدى مجتمع أم لا، وما هي انعكاساته النافعة أو الضارة على البيئة المحيطة، إضافة إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها لتوجيه المسؤولين إلى مواطن الخلل وكيفية التنقيب عليها، فليست الرقابة تصديا للأخطاء بل من أهدافها التوجيه والإرشاد.

كما تهدف الرقابة المالية إلى:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المنبثة بدفاتر وسجلات المشروع، وتقدير مدى الاعتماد عليه.
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمشروع.
- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع، ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع بصورة عامة حيث لم يعد تحقيق أكبر قدر من الربح الهدف المهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.¹

وهناك من يقسم أهداف الرقابة المالية إلى أهداف عامة وأخرى خاصة، إضافة إلى أهداف اجتماعية:

① **الأهداف العامة:** توجز الأهداف العامة التي تستهدفها الرقابة المالية في العمل على تحقيق صالح العام من خلال العناصر التالية:²

- ضمان شرعية تصرفات الإدارة: وتعني هذه الضمانة أن تكون جميع التصرفات الإدارية متسمة بالشرعية أي تستند إلى قانون أو اللاحة نظامية وليست قرارات أو تصرفات عشوائية.

¹ عوف الكفراوي ، المرجع السابق ، ص 22 .

² حيور منال ، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة . دراسة حالة . بلدية ميله . مذكر ماستر ، تخصص ادارة مالية ، المركز الجامعي عبد

الحفيظ بو الصوف ، ميله . الجزائر ، 2023 ، ص 22.

- ضمان عدم الوقوع اعتداء على حقوق لفراد وحرياتهم: إذا انتهت مراقبة تصرفات الإدارة على النحو المبين عليه، فيمكن ضمان احترام حقوق الأفراد العاملين بالإدارة والمتعاملين معها في ظل احترام الدستور والقانون.
 - التحقق من سلامة الإنفاق وفقا للخطط الموضوعية.
 - التحقق من تحصيل الموارد وفقا لما هو مقرر.
- ② الأهداف الخاصة:

تمثل الأهداف الخاصة في تحقيق الأغراض أو الأهداف التي أنشأت المصلحة أو المؤسسة أو المرفق لتحقيقها، فمثال أهداف وزارة الصحة هي النهوض بمستوى صحة أفراد الشعب والحفاظ عليها ضد الأوبئة والأمراض، وأن أهداف وزارة التربية والتعليم هي النهوض بالمستوى العلمي والثقافي للنشأ وتأهيلهم علميا ومهنيًا، ومن هذا تسعى الرقابة المالية إلى التأكد على مدى تحقق هذه الأهداف من عدمه من خلال ما يلي:¹

- (1) الرقابة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومدى كفاية وفاعلية النفقة.
 - (2) التأكد من رقابة المنتج.
 - (3) التأكد من إجراء دراسات الجدوى اللازمة ومدى صدقها ومطابقتها للواقع.
 - (4) التأكد من كفاية المعلومات والأنظمة والإجراءات المستخدمة، ومدى تعقدتها أو يسرها في انجاز الأهداف المطلوبة.
- ③ تتمثل الأهداف الاجتماعية للرقابة المالية فيما يلي:

- تحقيق الردع والزجر العام لدى العبث بالمال العام.
 - ضمان إشباع حاجات المواطنين بطريقة إنسانية بالكفاءة والجودة اللازمة، ومن ثم تقضي الرقابة على حدة التوترات الاجتماعية الموجودة.
- وعليه فإن للرقابة المالية أهداف عامة وأخرى خاصة إضافة إلى الأهداف الاجتماعية وهي تهدف كلها إلى حماية المال العام من التبذير أو الاختلاسات، وهو ما ينعكس على حياة الأفراد والمجتمع من خلال تحقيق الجودة في المشاريع المنجزة، لكن هذا لا يتحقق إلى إذا كانت هذه الرقابة تتسم بالفعالية والشمولية.²

المطلب الثالث: خصائص الرقابة المالية وأنواعها

الفرع الأول: خصائص الرقابة المالية

¹ عوض الله زينب الحسين ،المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1994، ص12 .

² حيور منال ، المرجع السابق ، ص 23.

هناك بعض الخصائص التي تميز عملية الرقابة الفعالة عن غيرها من بينها ما يلي:¹

- (1) تقديم معلومات صحيحة: يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة فالمعلومات الخاطئة أو المشوهة تظل عملية اتخاذ القرارات هذا ما يؤدي إلى نتائج سيئة وغير متوقعة.
- (2) حسن توقيت المعلومات المقدمة: فالمعلومات المتأخرة تفقد معناها وفائدتها بصفة جزئية أو كلية وبذلك تصبح لا قيمة لها بعد انقضاء الأمر الذي قدمت له.
- (3) اقتصاد في التكاليف: أي يجب أن تكون عملية الرقابة مساوية لتكلفتها، حتى تحقق الاقتصاد في التكاليف وقد يحدث هذا عندما توضع الرقابة بشكل يناسب عمل وحجم المؤسسة.
- (4) سهولة الفهم: معناه تفهم المسير لعملية الرقابة وطبيعة النتائج المنتظرة منها وكذا المعلومات المقدمة لها، حتى يكون على علم بما يجري في المؤسسة وبالتالي لا يقوم باتخاذ قرارات خاطئة.
- (5) التركيز: هدفه جذب اهتمام المسير بسرعة إلى الانحرافات التي تشكل نقاط اختناق المؤسسة وتعرقل سير العمل وانسياب الإنتاج حتى يتسنى له اختيار المعايير الاستراتيجية لمواجهة ذلك.
- (6) تسهيل اتخاذ القرارات: بمعنى أن الرقابة تقوم بتقديم معلومات واضحة ومحددة تصلح أساساً لاتخاذ القرارات دون الحاجة للتفسير والتحليل وتكون نتيجة تسهيل مهمة المسير وعدم تضيقه الوقت في الأمور الأقل أهمية.

الفرع الثاني : انواع الرقابة المالية

تعددت أنواع الرقابة المالية فهناك النوع الذي يركز على الأجهزة القائمة بالرقابة وهناك من يركز على زمن الرقابة وهناك من يركز على طبيعة الرقابة ، وتم تقسيم هذه الانواع الى :

أولاً- من حيث الجهة التي تتولى الرقابة: هذا النوع من الرقابة ينقسم إلى قسمين هما:

① الرقابة الداخلية: عرفت الرقابة الداخلية بموجب الفقرة 08 من معيار التدقيق الدولي رقم: 400 بأنها: "السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهداف الإدارة المتعلقة بإدارة العمل بشكل منظم وكفاء والالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وإعداد سجلات محاسبية موثوق فيها في الوقت المناسب".²

وهي الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التابعة لها فهي رقابة ذاتية تمارسها الوحدات القائمة بالتنفيذ والمشفرة عليه، ويعتبر من قبيل الرقابة الداخلية:³

¹ عوف الكفراوي، المرجع السابق، ص 100 .

² طه محسن عبد الله، سالم عوادي هادي، التدقيق الداخلي لوحدة الانفاق، وأثره على فاعلية الموازنة الاتحادية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 2، العدد 39، الفصل الثاني لسنة 2017، بغداد، العراق، ص 114 .

³ عوف الكفراوي، المرجع السابق، ص 225 .

- إدارة المراجعة على مستوى الوحدة.
 - الرقابة على مستوى المصلحة أو المؤسسة ورقابة هيئات القطاع العام أو الشركات القابضة على الشركات التابعة لها.
 - رقابة الوزير التابع له الوحدة أو المصلحة أو الهيئة.
 - رقابة وزير الخزانة أو البنك المركزي على الوزارات والمصالح والوحدات، ويعتبر هذا أيضا من قبيل الرقابة الداخلية حيث أنها جميعها تخضع للسلطة التنفيذية في الدولة.
- ومن أهداف الرقابة الداخلية ما يلي: ¹

- حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع.
 - رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
 - تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- 2 الرقابة الخارجية:** وهي الرقابة التي تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية، وتمارس من طرف هيئة مستقلة تماما عن الهيئة التي تراقبها لا من حيث الشكل أو المضمون كرقابة المجالس الشعبية على الميزانيات والقوانين وتسمى رقابة سياسية ويمكن أن تكون قبلية أو بعدية، أو رقابة مجلس المحاسبة على مختلف التسييرات والماليات والمحاسبات لمختلف القطاعات في الدولة وهي تدعى الرقابة القضائية...الخ.

ثانيا. من حيث التوقيت الزمني لإجراء الرقابة: وتنقسم إلى: ²

- 1 الرقابة السابقة:** وهي المتمثلة في موافقة الجهة المختصة قانونا على عملية الالتزام بالنفقة وذلك بالتحقق من توافر الاعتمادات في الميزانية وصحة العملية من حيث الإسناد وكذا من حيث سلامة الوثائق المرفقة وهي تعتبر رقابة مانعة ووقائية من وقوع أخطاء واختلاسات ومثالها الرقابة التي يمارسها المراقب المالي قبل إجراء صرف النفقة.

¹ جابر عبد الرؤوف ، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية ، الطبعة 1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت . لبنان ، 2004، ص169.

² بن داود ابراهيم ، المرجع السابق، ص: 18، 19 .

② الرقابة أثناء التنفيذ (الأنية): وتقوم بهذه الرقابة الهيئات والإدارات حتى تتأكد من سلامة ما يجري بداخلها ومن التنفيذ لعمليات النفقات العامة من كونه يسير وفقا للقوانين والتنظيمات والتوجيهات الجاري العمل بها وهي رقابة تمتاز بالشمول والاستمرار.

③ الرقابة البعيدة (اللاحقة): وهي تتم بعد عملية صرف النفقات وتتمثل في تدخل الجهات المختصة قانونا بالمراجعة والمراقبة للعمليات المالية استنادا للوثائق المثبتة عن ذلك.

ثالثا. من حيث طبيعة الرقابة: وهنا نجد: ¹

① الرقابة الحسابية أو المستندية: ويقصد بها العمليات والإجراءات الهادفة إلى مراجعة المستندات والدفاتر المحاسبية المتعلقة بعمليات تخص الصرف والتحصيل وذلك لأجل التأكد والتحقق من مدى صحة البيانات المالية الواردة في الدفاتر المحاسبية والسجلات ومطابقتها مع قواعد المحاسبة العمومية، إضافة إلى التأكد من احترام الإطار القانوني للاعتمادات المرخص بها وكذلك التأكد من أن كل عمليات الالتزام قد خضعت لموافقة الجهات المختصة كتأشيرة المراقب المالي مثلا.

② الرقابة الاقتصادية ورقابة الكفاية: هي الرقابة الهادفة إلى مراجعة ما تم تحقيقه من نتائج تحقيقا فعليا ومقارنته بالأهداف المسطرة والمحددة في البرامج الإنمائية والخطط الاقتصادية، وقد عرفها الدكتور طارق الساطي في كتابه بأنها " العملية التي تهتم بالتحقق مما إذا كان التنفيذ الفعلي للخطة المالية الأساسية قد تم ضمن الأهداف الاقتصادية المسطرة ".

③ الرقابة المشروعية: والمقصود بها أن تكون عملية الرقابة في حد ذاتها مشروعة أي أنها مطابقة للتشريع الجاري به العمل.

رابعا. من حيث السلطة المخولة للرقابة: وتنقسم إلى ² :

① الرقابة الإدارية: وهي رقابة تكشف الانحرافات دون توقيع الجزاء وهذا ما يحد من فعاليتها، وهي تتبنى فحص ومراجعة البيانات المحاسبية والمالية لأجل التحقق من صحتها وسلامتها ومن مدى احترام الإدارة للتعليمات واللوائح التي تصدرها الجهات المؤهلة بذلك قانونا ومثلها رقابة المفتشية العامة للمالية.

② الرقابة القضائية: وهي رقابة موكلة لهيئة قضائية تقوم بالتأكد من مدى شرعية التصرفات المالية التي تقوم بها الإدارة، حيث تقوم بمراقبة الجرائم الواقعة على الأموال كالاختلاس والسرقة والتهرب وغيرها وتقرير العقوبة عليها، كما يوكل الأمر إلى هيئات خاصة كمجلس المحاسبة.

¹ بن داود ابراهيم ، المرجع السابق، ص 19.

² سردوك السعيد ، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية . دراسة حالة خزينة بلديات الحدادة . مذكرة ماستر اكايمي ، تخصص مالية

مؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة . الجزائر ، 2020 ، ص 09.

خامسا. من حيث دور الحكومة في العمل الرقابي: ونجد فيها ما يلي:¹

① **الرقابة التنفيذية:** وهي التي بها أجهزة تابعة للحكومة قصد التحقق من الاستعمال الحسن للأموال العامة وإن كان يعاب عليها أنها مرتبطة دائما بسياسة الحكومة وأهدافها التي قد تعطي الأولوية للمصالح العام.

② **الرقابة التشريعية:** وهي تلك التي تتولاها الهيئة التشريعية بما لها من سلطة في الرقابة المالية والإشراف على الإدارة، وتباشر السلطة التشريعية هذه المهمة بطرق مختلفة، إما عن طريق الاستجوابات والأسئلة لممثلي السلطة التنفيذية وقد يترتب على إتباع هذا الأسلوب في الرقابة مسؤولية الوزراء وطرح الثقة بالوزارة، وإما بتكوين لجان مختصة من بين أعضاء المجلس التشريعي، حيث يقوم بها البرلمان بغرفتيه لما له من سلطة في الرقابة المالية قبل أو أثناء أو بعد عمليات تنفيذ النفقات العامة وذلك لما له من آليات رقابية متعددة والتي منها الأسئلة الكتابية والشفوية التي يوجهها أعضاء البرلمان للحكومة وكذا عن طريق الاستجواب وكذا تقديم الحكومة لبيانها عن السياسة العامة، ولجنة الاقتصادية والمالية على مستوى المجلس الشعبي الوطني دورها في ذلك نظرا لما تضمه من أعضاء لهم دراية بالجوانب الاقتصادية والمالية.

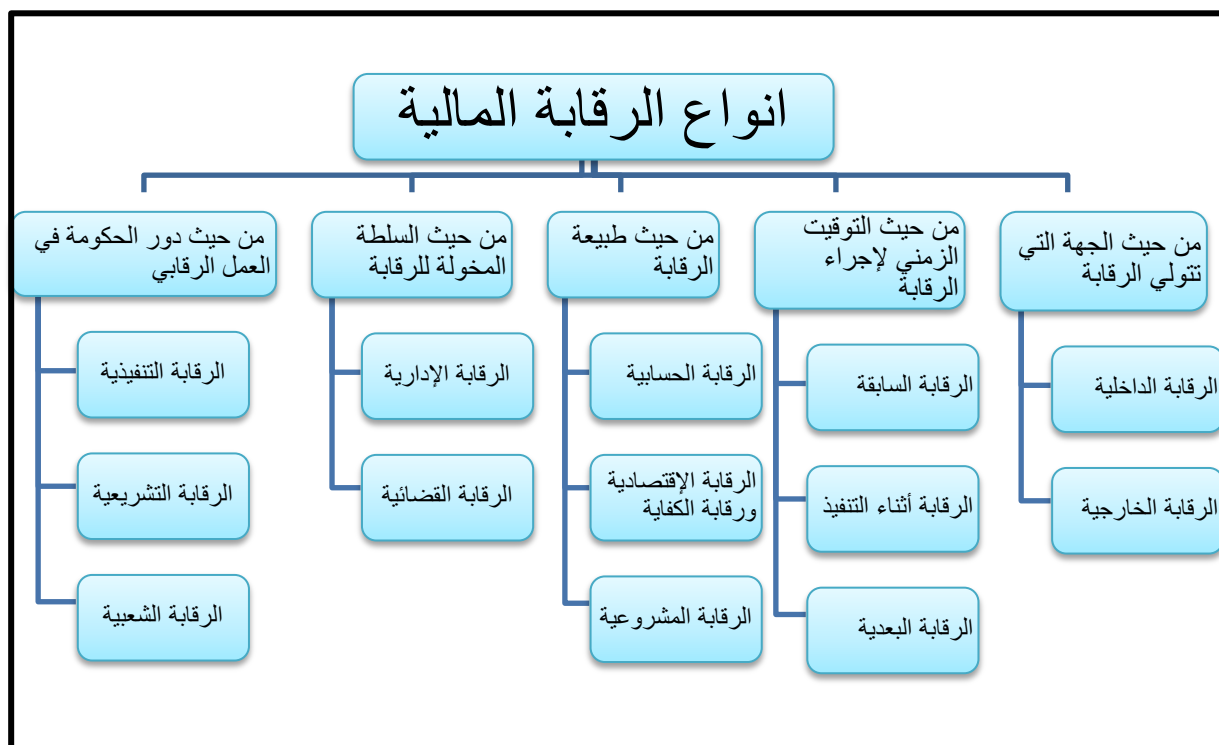
③ **الرقابة الشعبية:** هي عبارة عن الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق الأجهزة الشعبية وما ينبثق عن تنظيماتها من لجان رقابية تباشر حقها في الإشراف والرقابة على مختلف صور النشاط العام وهذا الحق ناتج عن ملكية الشعب للأموال العامة، ونقصد بالرقابة الشعبية هنا رقابة تلك الأجهزة الشعبية التي قد توجد في بعض الدول بالإضافة إلى رقابة السلطة التشريعية مثل رقابة اللجان النقابية ورقابة التنظيمات السياسية كتنظيم الاتحاد الاشتراكي في جمهورية مصر العربية، و أوجه الرقابة الشعبية متعددة نذكر منها:²

- رقابة الأفراد والمؤسسات.
- رقابة من قبل النقابات والمؤتمرات المهنية.
- رقابة من قبل أجهزة الإعلام

¹ بن داود ابراهيم ، المرجع السابق، ص ص: 20، 21 .

² عجام ميثم صاحب ، سعود علي محمد ، تخطيط المال العام :سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة ، الطبعة 1 ، دار الكندي ، الاردن ،

2004 ، ص 29.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

المبحث الثاني: تنفيذ الرقابة المالية والهيئات المكلفة بها

إن تنوع و تعدد مراحل واساليب تنفيذ الرقابة المالية بشكل متكامل ومستمر ، ادى الى تزايد فعالية نظام الرقابة المالية ذلك من خلال الهيئات المكلفة بتنفيذ تلك المصاريف وترشيدها ، وعليه سوف سنتعرض في هذا المبحث الى دراسة مراحل واساليب الرقابة المالية والهيئات المكلفة بها .

المطلب الأول :مراحل تطبيق الرقابة المالية

إن القيام بعملية الرقابة المالية تمر بأربع مراحل أساسية وهي كالتالي.¹

أولاً: مرحلة الإعداد

قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم بعملية الرقابة وتعد هذه المرحلة من المراحل الهامة لاختيار أفراد العمل الأكفاء سوف ينعكس بصورة جيدة على باقي المراحل.

لذلك على المراقب المالي أن يتمتع بعدد من الخصائص منها:

- 1) قدرة المراقب المالي على توفير معلومات دقيقة عن أوجه نشاط المنشأة المالي.
- 2) الإلمام بأوجه نشاط المنشأة الخاضعة للرقابة.
- 3) قدرة المراقب المالي الاتصال مع جميع إدارات المنشأة.
- 4) اكتساب ثقة الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل مهمته في الرقابة وذلك من خلال تقديم المساعدة.
- 5) القدرة على تحليل البيانات المتوفرة وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة.
- 6) أن يتسم بالموضوعية والمرونة ويتعد عن التحيز.

ثانياً: مرحلة جمع البيانات

في هذه المرحلة يقوم فريق عمل الرقابة بجمع البيانات المالية من مصادرها سواء كانت محفوظة في السجلات المحاسبية أو المحفوظة على أجهزة الحواسيب واستخراج هذه البيانات وجدولتها للقيام بالعملية التي ستليها .

¹ سيروان عدنان ، وآخرون ، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي ، منشورات الدائرة الإعلامية في مجلس النواب ، بغداد . العراق ، 2008 ، ص 95 .

ثالثا: مرحلة الفحص

في هذه المرحلة يقوم المراقب المالي بمقارنة البيانات التي حصل عليها مع ما هو مخطط وهنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية وهي:¹

1 / الموازنة التخطيطية: وتعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة وهي عبارة عن خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة خلال مدة معينة فهي تحتوي على معايير من أجل مقارنة الإنجاز الفعلي وقياس الأداء.

2 / التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعية ومستوى تنفيذها، والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المنشآت المتماثلة. وتتم عملية المقارنة في التحليل المالي من خلال:

- تحليل القوائم المالية وذلك من خلال الميزانية العمومية حساب الدخل.
- التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة: مثل نسب السيولة والربحية والعائد على الاستثمار.

رابعا : التقارير المالية

بعد الانتهاء من العمليات السابقة يأتي دور رئيس فريق عمل الرقابة لإعداد التقرير المالي للمدير ليصبح على علم بكل العمليات المالية أثناء تنفيذ الخطة المالية وعند الانتهاء منها. وهذه التقارير يجب أن تكون مختصرة وذلك من خلال إما عرضها على شكل رسوم بيانية أو بأشكال أخرى تظهر مدى التغيرات المالية التي تحدث في المنشأة وتعرض أسباب المشاكل المالية.

المطلب الثاني : أساليب الرقابة المالية

توجد عدة أساليب لتنفيذ عملية الرقابة المالية وهناك من صنف هذه الأساليب إلى ما يلي:
أولا : القوانين والتنظيمات²

وهي من أولى الأدوات وأهمها فلا وجود للرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفيةها حيث يتعين الالتزام بها و أي خروج عنها يعتبر مخالفه ماليه تستوجب التحري والمساءلة لأن أي تهاون في عدم الالتزام بها قد يؤدي الى ضياع المال العام سواء كان يتعلق بالنفقات أو الإيرادات.

¹ بلبالي عبد الله ، دور الرقابة المالية في ترشيد نفقات التجهيز - دراسة ميدانية بالرقابة المالية لولاية ادرار - مذكرة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة أحمد دراية ، ادرار -الجزائر، 2018 ، ص: 13 ، 14 .

² عز الدين بشرى، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية (دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية بلدية سوق وولاية تيارت) ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر ، 2018/2019 ،ص17.

ثانيا : المراقبة عن طريق الملاحظة والمتابعة:

وذلك من خلال القيام بعملية الملاحظة والمتابعة للوحدات أثناء قيامها بالعمل بغرض تصحيح ما يقع فيه من أخطاء فور وقوعها أو بعد إتمام التصرفات وهو الأمر المتاح للأجهزة الخارجية المتخصصة والتي لا يتوفر لها فرصة الرقابة الفورية عن طريق الملاحظة.¹

ثالثا : المراجعة والتفتيش:

ويعتبر هذا الأسلوب كإجراء تطبيق بما جاءت به النصوص والتنظيمات ويقوم بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا ما يقوم به الجهاز أو العون الموكل له أمر الرقابة.²

رابعا: المراقبة عن طريق الميزانية:

وتعتبر هذه القاعدة الأساسية المستخدمة في الرقابة عن طريق مقارنة أي تصرف مالي مع ما هو مخصص في الاعتمادات الواردة بالميزانية والتأكد من مطابقة التصرفات المالية مع الأهداف المعبر عنها في خطة الميزانية وتحديد الانحرافات والبحث عن أسباب حدوثها.³

* وهناك من صنفها إلى:⁴

أولا :الرقابة الشاملة

وفقا لهذا الأسلوب تتولى جهات الرقابة إجراء رقابة عامة وتفصيلية على جميع المعاملات المالية التي تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة و إن هذه تكون شاملة أو إجمالية أو قد يتم تحقيق الرقابة الشاملة على قطاع معين وفي مجال نوعي معين من مجالات الأعمال المالية للوحدة الإدارية، أو رقابة إجمالية على باقي المجالات.

¹ طالب مروة ، شيروان حياة ، دور المحاسبة العمومية في ضبط التكاليف والإيرادات (دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسور الغزلان)،مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم المالية والمحاسبة ، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج البويرة . الجزائر ، 2017 ، ص24/

² طلحاوي عبد العالي ، دحماني زكرياء ، أهمية المراقب المالي في ترشيد النفقات العمومية (دراسة حالة جامعة العقيد احمد دراية ادرار) ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة احمد دراية ادرار. الجزائر ، 2018/2017،ص30.

³ سعيد سارة ، الرقابة المالية على النفقات العمومية ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم :الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم . الجزائر، 2017 / 2018، ص 28 .

⁴ شيروان عدنان ، وآخرون،المرجع السابق ، ص 95.

ثانيا :الرقابة الانتقائية :

وفقا لهذا الأسلوب يتم اختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد مراقبتها وفحص تلك العينة كنموذج قياسي للأعمال المالية للجهة الخاضعة للرقابة، ويمكن استخدام أسلوب الرقابة الانتقالية بطرق متعددة:

1. **العينة العشوائية:** حيث يتم اختيار عينة أو عينات معينة من المعاملات المالية بطريقة عشوائية وإخضاعها للرقابة دون الحاجة إلى إخضاع جميع المعاملات المالية في الوحدة الإدارية، ويتبع مثل هذا الأسلوب في المؤسسات والإدارات و الشركات التي فيها أعمال مالية ضخمة أو متعددة.
2. **العينة الاحصائية:** وفقا لهذه الطريقة يتم تقسيم المعاملات المالية التي تقوم الجهة الخاضعة للرقابة على طبقات متشابهة ومتجانسة من ناحية الحجم والنوع ثم يتم اختيار عينة من كل طبقة على حده.
3. **العينة العنقودية:** حيث يتم اختيار عينة معينة، ويمتد هذا الاختيار إلى مختلف مفردات موضوع المعاملة المالية التي تم اختيارها بحيث تمثل العينة مجموعة من المعاملات المالية لموضوعات مترابطة أو ذات صلة بموضوع العينة المختارة وجدير الذكر إن لكل أسلوب من أساليب تنفيذ الرقابة المالية عيوباً معينة فأسلوب الرقابة الشاملة من الصعب تطبيقه في الدول الحديثة بسبب كثرة المعاملات المالية أو الرقابية الانتقالية فيعاب عليه عدم الدقة و الموضوعية في النتائج لأنها تتم بشكل انتقائي عشوائي غير معبر عن الأرقام الحقيقية .

ثالثا: الرقابة المستمرة

يتضح أسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها محاسب الإدارة، حيث يتم الفحص والمراقبة بشكل دائم ومستمر للمستندات والقيود الحسابية للجهة الخاضعة للرقابة طوال العام.

رابعا :الرقابة الدورية

تتم الرقابة على فترات دورية خلال السنة كأن تقوم أجهزة الرقابة الخارجية بمراجعات دورية لبعض الوحدات الخاضعة للرقابة، أو في حالة جرد المخازن والعهد في فترات تحددها الإدارة أو الجهة الرقابة أو في حالة إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل عام وإصدار التقرير الرقابي السنوي.¹

¹ سيروان عدنان ، وآخرون ،**المرجع السابق** ، ص 95.

المطلب الثالث :الهيئات المكلفة بالرقابة المالية

في هذا المطلب سوف نتطرق الى الهيئات المكلفة بتنفيذ الرقابة المالية على النفقات العمومية وهي كما يلي:

الفرع الاول: المراقب المالي

يمثل المراقب المالي أحد هيئات الرقابة المالية المسبقة حيث يقوم بها ويسهر على تطبيقها وفق القوانين والتنظيمات واللوائح المعمول بها، فتأخذ رقابته شكل المتابعة والمطابقة وتترجم في منح التأشيرات القانونية كشرط مسبق لصحة تنفيذ النفقة.

ويعرف المراقب المالي على انه نوظف تابع لوزارة المالية ويعين بمقتضي قرار وزاري يمضيه الوزير المكلف بالميزانية، ويمارس مهامه الرقابية القبلية لدى الادارات المركزية ولدى كل ولاية وبلدية، يعمل بمساعدة مراقبين ماليين مساعدين له، كما يتمتع المراقب المالي بالازدواجية في ممارسة وظيفته حيث يمثل الوزير إلى جانب مركزه.

إن رقابة المراقب المالي تتمثل محورًا أساسيًا وتكتسي أهمية بالغة إذ تتخلي في رقابته على النفقات الملتمزم ببيها قبل صرفها بصفته المؤهل قانونا لمراقبة اجراءات الالتزام بالنفقات العمومية المرخص بها، وهي رقابة مشروعية دون أن تتجاوزها لتصبح رقابة ملائمة، وتشكل الرقابة المسبقة للمراقب المالي الجزء الأكبر من الرقابيات الإدارية لكون رقابته تنصب بعد صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها¹.

- تخضع مشاريع القرارات المبنية أدناه مسبقا قبل التوقيع عليها إلى تأشيرة المراقب المالي وهي:
- مشاريع قرارات التعيين والترسيم والقرارات التي تخص الحياة المهنية للمستخدمين باستثناء الترقية في الدرجة.
- مشاريع الجداول الاسمية التي تعد عند قفل كل سنة مالية.
- مشاريع الصفقات والملاحق .
- مشاريع الجداول الأصلية التي تعد عند فتح الاعتمادات وكذا الجداول الأصلية المعدلة خلال السنة المالية .

¹ مراد تزد ، مسعود كيسري ، رقابة المراقب المالي وفعاليتها في ضبط نفقات البلديات . دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لبلدية سوق نعمان ولاية أم البواقي خلال الفترة (2014/ 2020) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي . الجزائر ، المجلد 14 ، العدد 01 ، 2021 ، ص

الفرع الثاني: رقابة المحاسب العمومي

المحاسب العمومي هو أحد أعوان تنفيذ الميزانية حيث يكلف بالمرحلة المحاسبية من تنفيذ النفقة وخلال ذلك يقوم بالرقابة الآنية، وهو يختص بمرحلة الدفع التي تمثل الإجراء الذي بموجبه تتحرر الدولة من أعباءها بعد أن يقوم الأمر بالصرف بالمرحلة الإدارية من تنفيذ النفقة (الالتزام، التصفية، الأمر بالدفع) يحول الملف الى المحاسب العمومي الذي يتعين عليه تنفيذ الدفع القيام بعمليات الرقابة التالي:

- التأكد من عدم مخالفة القوانين والتنظيمات المعمول بها.
 - التأكد من الخدمة المنجزة أي أن هناك خدمة فعلية منجزة، وأن تتوفر وثائق إثبات مرفقة بملف النفقة.
 - التأكد من وجود التأشير المنصوص عليها قانونا (تأشير المراقب المالي، التأشير لجنة الصفقات)
 - التأكد من صفة الأمر بالصرف، وأن الاعتمادات المالية متوفرة، والتأكد من أن الديون ليست محل معارضة (منازعة)، والتأكد من تخصيص القانون للنفقة وشرعية تصفيتها.
- بعد التحقق من توفر الشروط القانونية يقوم المحاسب العمومي بتسديد النفقة عن طريق تحويل المبلغ الى حساب المستفيد، اما في حالة عدم توفر الشروط القانونية يجب على المحاسب العمومي رفض تسديد النفقة، ويقوم بإبلاغ الأمر بالصرف بسبب الرفض.¹

الفرع الثالث: رقابة المفتشية العامة للمالية

تم إنشاء المفتشية العامة للمالية بموجب مرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 01-03-1980 المحدد لتنظيم وسير صلاحيات المفتشية العامة، تمثل رقابتها فيما يلي:

- انجاز الدراسات والتحليل المالية والاقتصادية من أجل تقدير فعالية تسيير إدارة الموارد المالية والوسائل العمومية الاخرى، واجراء دراسات مقارنة وتطويرية لمجموعات قطاعات أو ما بين القطاعات.
- تقييم تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية وتكييفها مع الاهداف المحددة.
- إنجاز مهمة التدقيق في القروض الدولية والاجنبية والرقابة على عمليات الصرف وحركة رؤوس الاموال من إلى الخارج.
- تقييم السياسات العمومية عن طريق تكتيف الجهود للبحث وتحقيق الميزانية للأهداف المحددة.

¹ الجيلاني بلواضح ، دور هيئات الرقابة المالية في الحد من الفساد وحماية المال العام في الجزائر ،مجلة آفاق وعلوم الادارة والاقتصاد ، جامعة المسيلة ، المسيلة . الجزائر ، مجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 567.

تنتهي رقابة المفتشية العامة للمالية بتحرير المفتشين تقريراً يتضمن ملاحظاتهم وتقييماتهم حول فعالية تسيير الهيئة الخاضعة للرقابة وكذلك اقتراح التدابير التي من شأنها تحسين ذلك التسيير.¹

الفرع الرابع: مجلس المحاسبة

عرف مجلس المحاسبة منذ نشأته العديد من التعديلات وهوما بين دوره الهام في حماية المال العام، فقد احدث بموجب القانون رقم 80 / 05 المؤرخ في 01-03-1980 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة والذي تمت مراجعته وتعديله عدة مرات كان آخرها بموجب الأمر رقم 10-02 في 26-08-2010 ليعدل ويتم الأمر رقم 9520 المؤرخ في 17-07-1997 والمتعلق بمجلس المحاسبة.

مجلس المحاسبة هو المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الاقليمية والمرافق العمومية ، يتمتع مجلس المحاسبة بصلاحيات عامة في مجال الرقابة اللاحقة للأموال العمومية ويمارس مجموعة من المهام منها:

- مراقبة شروط استعمال الموارد المالية من طرف الهيئات العمومية.
 - يراجع مجلس حسابات المحاسبين العموميين، ويصدر احكاما بشأنها، حيث يجب على المحاسب العمومي التأكد من مطابقة النفقة المعمول بها والتأكد من صفة الأمر بالصرف.
 - التدقيق في صحة العمليات المادية الموصوف فيها، ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمات المطبقة عليها.
 - تقدير مدى مسؤولية المحاسب العمومي الشخصية والمالية في حالات السرقة او ضياع الأموال التي يمكن للمحاسب العمومي أن يحتج فيها بعامل القوة القاهرة أو يثبت بأنه لم يرتكب أي خطأ أو إهمال في ممارسة وظيفته .
 - مراقبة حسن استعمال الهيئات لرقابته للموارد والأموال والقيم والوسائل المادية العمومية.
 - تقييم نوعية تسييرها على مستوى الفعالية والنجاعة والاقتصاد بالرجوع الى المهام والأهداف والوسائل المستعملة.
- تهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي تتوصل إليها الى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والاموال العمومية، وترقية اجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.²

¹ الجيلاني بلواضح ، المرجع السابق ، ص 568 .

² مصباح حراق ، محمد امين قمبر ، فعالية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام في الجزائر ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، الجزائر ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، 2019 ، ص 22.

الفرع الخامس: الرقابة البرلمانية

يقصد بالرقابة البرلمانية على تنفيذ النفقات العمومية، تلك الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية قصد التأكد من ان النفقات العمومية المسجلة في قانون المالية للسنة تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وأنها تنفذ او تم تنفيذها على الوجه الذي تم به اعتمادها ،ويتكون البرلمان في الجزائر من غرفتين المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، حيث تمارس كل غرفة رقابة سياسية هدفها ضمان الاستغلال الأمثل للأموال العمومية.

يمارس البرلمان وظيفة الرقابة المكرسة في الدستور، وكذا القانون العضوي، 99 / 02 المؤرخ في: 08 / 03 / 1999، المجدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعمله، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وحتى تكون الرقابة فعالة يجوز للبرلمان الاتكال على العديد من الآليات والوسائل كالتقارير، الاسئلة المكتوبة، المناقشة التفصيلية، التصويت النهائي، انشاء لجان التحقيق.... الخ.¹

الفرع السادس: الأجهزة العليا للرقابة المالية

تعرفها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بأنها هيئة مستقلة تقوم بكافة أنواع الرقابة بموجب التشريعات النافذة ؛ بهدف التحقق من الحفاظ على المال العام وضمان كفاءة وحسن استخدامه وتقديم تقرير بشأن الحسابات والبيانات المالية إلى الجهات المعنية بالدول ؛ وتختلف طريقة تشكيل هذه الأجهزة وتسميتها من دولة إلى أخرى إلا أن تشكيل هذه الأجهزة وتنظيمها يكون وفقا لثلاث نماذج رئيسية:

(1) نموذج *القضائي*: الجهاز هو سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية؛ ويتكون من قضاة يستطيعون إصدار الأحكام ويطبق هذا النموذج في العديد من الدول منها مجلس المحاسبة في الجزائر؛ مجلس المحاسبات في فرنسا... الخ.

(2) نموذج *المراجع العام* : برأس الجهاز مراجع عام يتمتع بصلاحيات واسعة يتم تعيينه عن طريق السلطة التشريعية ؛ يكون الجهاز في شك مكتب يتبع السلطة التشريعية ولا يمارس أي وظيفة قضائية .

(3) نموذج *المجلس* : هذا النموذج يشبه إلى حد كبير نموذج المراجع العام بإنشاء الهيكل الداخلي للجهاز الأعلى للرقابة حيث يدار من قبل مجلس مكون من عدة أعضاء يتخذون قرارات بالإجماع ، يسود هذا النموذج غالبية دول آسيا منها : المجلس الأعلى للمراجعة في اندونيسيا ، مجلس المراجعة والتفتيش في كوريا الجنوبية.

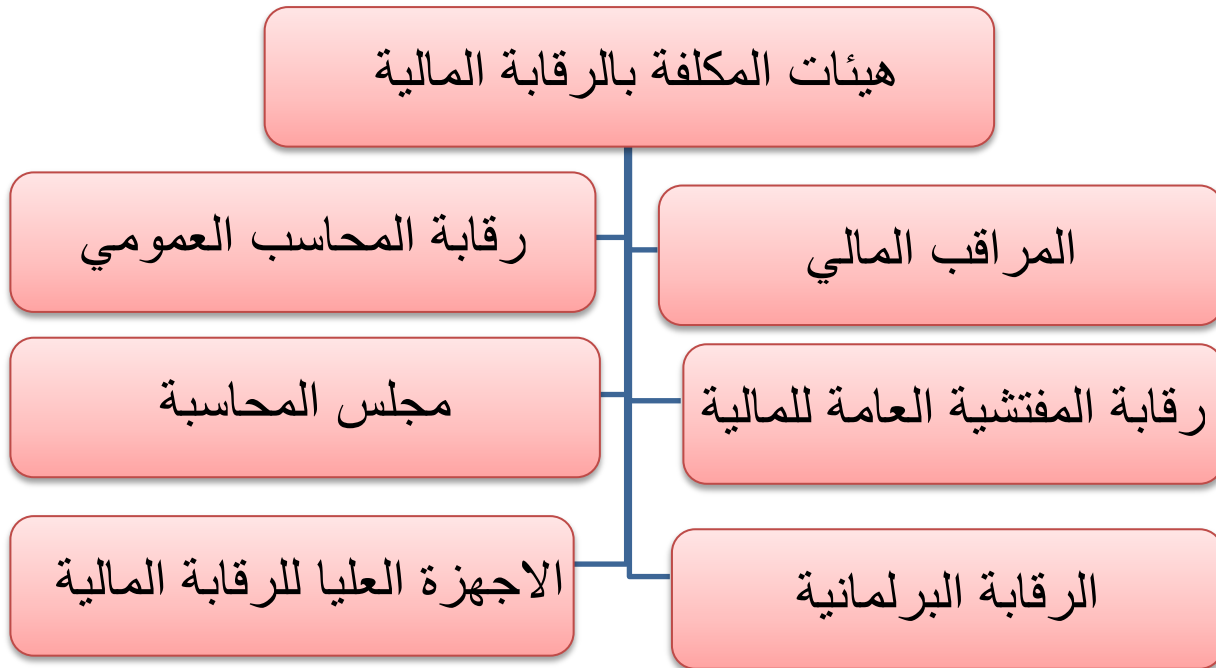
¹ رابحي بو عبد الله ، الرقابة المالية كأداة لترشيد الانفاق العام (حالة نفقات قطاع الصحة بولاية تيسمسيلت نموذجا)، مجلة البحوث الادارية

والاقتصادية ، جامعة المسيلة . الجزائر ، 2019 ، ص 128.

وتكمن أهداف الأجهزة العليا للرقابة المالية في:

- متابعة تنفيذ النفقات وتقييم أداء المؤسسات العامة واقتراح الإجراءات والوسائل الكفيلة برفع كفاءة الأداء من أجل المحافظة على الأموال العامة، وضمان كفاءة وحسن استخدامها .
- تساعد البرلمان في أداء مهامه الرقابية من خلال تزويده بتقارير موضوعية وموثوقة تستند إلى أدلة كافية ومناسبة تتعلق بتنفيذ البرامج الحكومية ومستوى أدائها .
- تعمق مبدأ الشفافية والمساءلة فأجهزة الرقابة العليا تقدم مساهمات كبيرة لمجتمعاتها من خلال إلزام الحكومات بالمساءلة والنزاهة والشفافية.¹

الشكل رقم (02): الهيئات المكلفة بالرقابة المالية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة

¹ كمال بن عون، الوردي خدومة ، دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد النفقات العامة (دراسة حالة مجلس المحاسبة الجزائري) ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة . الجزائر، مجلد 22، العدد01، 2022، ص ص: 1380 . 1381 . 1382 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان الرقابة المالية من اهم الدعائم الاساسية والاقتصادية للدولة حيث تساهم بمختلف اجهزتها وآلياتها في الحفاظ وترشيد المال العام ، خلال دراستنا تم استخلاص ما يلي:

- ❖ الرقابة المالية هي عملية تدقيق ومتابعة وملاحظة ،وهي اجراءات تمارس من طرف هيئات مختصة هدفها كبح التزايد المستمر لنفقات العمومية والحفاظ على المال العام من كل اشكال اختلاس .
- ❖ رقابة المراقب المالي تعتبر محور اساسي وتكتسي اهمية بالغة لكونه المؤهل قانونا لمراقبة الاجراءات والقوانين والتشريعات ، اذ تتمثل رقابته في عدم صرف اي مبلغ الا اذا كان مطابقا للقواعد المالية المعمول بها.

وبالتالي نستطيع القول بان الرقابة المالية هي اساس العمل الاداري وجوهره لكونها العملية التي تستطيع الادارة بواسطتها اكتشاف اية انحرافات عن الخطط الموضوعة واتخاذ الاجراءات لتصحيحها ، وللقيام بالعملية الرقابية لابد من التقيد بأساليب كالقواعد والتنظيمات، والمراجعة والتفتيش وتقوم بذلك مجموعة من الهيئات مثل : المراقب المالي ، المحاسب العمومي ، مجلس المحاسبة كل ذلك تحقيقا للأهداف المسطرة.

الفصل الثاني: النفقات العمومية واثر الرقابة المالية في ترشيدها

تمهيد:

أصبحت النفقات العمومية الأداة الأساسية للدولة التي تستخدمها في تحقيق ما تقوم به في مختلف المجالات وتعد أيضا أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الافراد فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات يخصص كل جانب منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، ونظراً للتطور المستمر لهذه الحاجات والرغبات أدى ذلك إلى زيادة النفقات العمومية، لذلك اتخذت الدولة اجراءات تنظيمية فرضت على المؤسسات العمومية كالرقابة المالية، التي تلعب دور في ضمان الوقاية من الأخطاء و الانحرافات، لدى انتهجت سياسة كفاءة في إدارة النفقات وهي ما تسمى بترشيد الإنفاق العام الذي أصبح مطلباً أساسياً في جميع الهيئات العمومية لتحقيق الأهداف المنشودة.

وسنتطرق الى ذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الاول: مدخل الى النفقات العمومية.
- المبحث الثاني: آليات ترشيد النفقات العمومية.
- المبحث الثالث: أثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية.

المبحث الاول :عموميات حول النفقات العمومية

تعد النفقات العامة الكفة الثانية للميزانية العامة للدولة في مقابل الإيرادات العامة للدولة لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم النفقات العامة واهم تقسيماتها والهيئات المكلفة بها لنقف على اهم اوجهها وجوانبها.

المطلب الاول : مفهوم النفقات العمومية

رغم تعدد مفاهيم النفقات العمومية إلا انها تؤدي الى نتيجة واحدة ، ومن هذه التعاريف :

. النفقات العمومية: "هي مبالغ نقدية يدفعها شخص عام لإشباع حاجة عامة".¹

. النفقة العامة مبلغ نقدي :تتفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات ،ويعد إنفاق المبالغ النقدية الاسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد واقساط الدين العام.²

. النفقة العامة تتفق من خزينة الدولة : وتعتبر النفقة العامة تلك التي تتفق من الخزينة العامة للدولة وخزائن المحافظات والسلطات المحلية والمؤسسات العامة المستقلة ماليا واداريا كالجامعات الحكومية ، وبالمقابل لا تعتبر النفقة العامة تلك المبالغ التي تتفق من قبل الافراد او الشركات حتي ولو انفقت لمنفعة عامة مادامت انها لم تدخل الذمة المالية للدولة او احدي الهيئات العامة ، مثلا تقديم شخص منزلا له في منطقة ما لاستعمالها مدرسة او مستشفى او مسجدا.³

. تعرف النفقات العمومية : بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ، وانها مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة.⁴

من تعاريف السابقة يمكن القول ان النفقات العامة هي " احدى وسائل الدولة التي تقوم باستخدامها بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث انها تعكس جميع الانشطة العامة وتبين برامج الحكومة في مختلف المجالات على شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للإفراد ومن اجل تحقيق اقصي نفع جماعي ممكن لذلك وجب على الدول تطبيق رقابة مالية على المال العام ".⁵

¹ احمد عبد السميع علام ، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية . مصر ، ط1 ، 2012 ، ص 41 .

² محمد طاقة ، هدى الغراوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن . عمان ، ط1 ، 2007 ، ص 33 .

³ جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر ، الاردن . عمان ، ط1 ، 2010 ، ص 30 .

⁴ محرزى محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون . الجزائر ، ط1 ، 2008 ، ص55 .

⁵ حيور منال ، المرجع السابق ، ص3 .

المطلب الثاني : خصائص النفقات العمومية و تقسيماتها

الفرع الاول : خصائص النفقات العمومية

نستنتج من خلال التعاريف السابقة ان للنفقات العمومية عدة خصائص تتمثل في:

1. النفقة العامة مبلغ من المال :حتى يمكن القول اننا بصدد نفقة عامة يجب ان تأخذ نفقات الدولة والاشخاص العمومية التابعة لها لأجل اسباع الصفة النقدية للحاجات العامة ،لهذا فالدولة تنفق لغرض الحصول على السلع والخدمات او دراسات.¹
2. الشخص العام هو القائم بالإنفاق: تتولي الدولة عملية انفاق النفقات العامة ،ويقصد بالدولة الوزارات والمصالح و المؤسسات العامة، وغيرها من الأجهزة الحكومية التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية في موازنتها ، تقوم بإنفاقها لتقديم خدمات للمواطنين ولحمايتهم ،وتوفير الرفاهية لهم.
3. الغرض من الإنفاق: ان غرض الانفاق للدولة هو اشباع الحاجات العامة ويقصد بها بالحاجات العامة جميع الخدمات والاعمال التي يحقق اشباعها منفعة جماعية ، يدخل القيام بها ضمن واجبات الدولة .فقد تكون الحاجات العامة في نطاق ضيق كأن تقتصر على الدفاع الخارجي ،والامن الداخلي وتأمين العدالة بين المواطنين وبعض الأشغال والخدمات العامة ، بالإضافة الى الخدمات الأخرى ، كالصحة والتعليم والمواصلات والنقل وغيرها ... يؤثر الموضع المالي للدولة على كمية ونوعية الحاجات التي تستطيع الدولة إشباعها فإن كانت موارد الدولة المالية وفيرة فإنها تستطيع اشباع عدد كبير من الحاجات العامة ، اما إذا كانت موارد الدولة قليلة والدولة فقيرة فتكون مقدرتها على تقديم واشباع الحاجات ضعيفة.²

الفرع الثاني : تقسيمات النفقات العمومية

للنفقات العمومية تقسيمات مختلفة فبعضها علمي والآخر وضعي وتشريعي وتتمثل فيما يلي

اولا: التقسيمات العلمية للنفقات العمومية: وتنقسم الي ثلاث اصناف وهي كالآتي:

1 / تنقسم النفقات العمومية من حيث دوريتها : تنقسم بدورها الى نفقات عادية ونفقات غير عادية

- النفقات العادية: يقصد بها تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، اي كل سنة مالية مثل مرتبات العاملين، نفقات تحصيل الضرائب وغيرها والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار لكميتها او حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتي لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

¹ ابو بكر الصديق بن يحي ، الاسس اللازمة لتفعيل الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة الجلفة ،الجزائر، المجلد 10 ، العدد 02 ، الجزء 2 ، ص 290 .

² محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان . الاردن ، 2007 ، ص 260 ، 261 .

■ **النفقات الغير العادية:** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعوا الحاجة اليها مثل نفقات مكافحة وباء طارئ او إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، او نفقات الحرب... الخ.

2/ تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها: تنقسم النفقات حسب نطاق سريانها الى نفقات عمومية واخرى محلية وتتمثل فيما يلي :

■ **النفقات القومية (المركزية):** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة ، وتتولي الحكومة الاتحادية او المركزية، مثل نفقة الدفاع والقضاء، الامن فهي نفقات ذات طابع قومي.

■ **النفقات المحلية (الاقليمية):** هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات او مجالس الحكم المحلي، كمجالس القيام مثل المحافظات والمدن والقرى، ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الاقليم او المدينة.¹

3/ تقسيم النفقات العمومية حسب طبيعتها: يمكن تقسيم النفقات حسب طبيعتها الى نفقات حقيقة ونفقات تحويلية كما يلي:

■ **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تتم بمقابل، اي هي الثمن الذي تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات، وعليه فهي تمثل تيارا من قبل الدولة يقابل بتيار اخر وهو سلعة او خدمة من قبل الافراد وتتمثل هذه النفقات بالنفقات الجارية كالرواتب والاجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها الادارة كالأثاث والسيارات والنفقات الاستثمارية الهادفة الى تكوين رأسمال الانشاء والتعمير واقامة المشروعات الاقتصادية والتجارية والخدماتية.

■ **النفقات التحويلية:** هي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين اي انها تمثل تيارا نقديا من قبل الدولة ولا يقابله من قبل الافراد بسلعة او خدمة معينة، مثال ذلك نفقات دفع السلع والخدمات ونفقات الضمان الاجتماعي في بعض صوره ونفقات وفوائد واقساط الدين العام.²

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية تقسم النفقات العمومية من حيث الوضعية الى ما يلي:³

1/ **التقسيم الاداري للنفقات العامة:** يتم تصنيف النفقات وفقا لهذا التقسيم حسب الوحدات الادارية الحكومية التي تمارس النشاط الحكومي، حيث يتم تقسيمها الى وزارات ودوائر حكومية يضاف اليها مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات السلطتين التشريعية، والقضائية، فيقرر لكل وزارة او دائرة او مؤسسة عامة قسم خاص

¹ سوزي عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة . النفقات العامة . الإيرادات العامة . الميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع ، بيروت . لبنان ، 2009 ، ص ، ص : 44 ، 45.

² عادل العلي ، المالية العامة و القانون المالي والضريبي ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، ط 2 ، الاردن ، 2011 ، ص 74 .

³ جهاد السعيد خصاونة ، المرجع السابق ، ص : 52 ، 53 .

الفصل الثاني : النفقات العمومية واثـر الرقابة المالية في ترشيدها

من النفقات العامة، ثم يجري تقسيم النفقات العمومية داخل الوحدة الحكومية الى مجموعات مختلفة تمثل كل منها غرض الإنفاق العام.

2/ **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** يتم تصنيف النفقات العامة تبعا لهذا حسب الوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء عليه يتم تصنيف النفقات العمومية في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف، فيمكن مثلا تقسيم النفقات العامة على الوظائف الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والعدالة والثقافة والتعليم... الخ.

3/ **التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:** يتم تصنيف النفقات العمومية تبعا لهذا التقسيم الى نفقات جارية ونفقات رأسمالية:

▪ **النفقات الجارية:** هي التي تتكرر بصفة دورية وتهدف لتسيير المرافق العامة للدولة بانتظام وتشمل ما يلي:

- النفقات العامة على السلع والخدمات، وتتضمن الرواتب والاجور ومشتريات السلع والخدمات.
- سداد فوائد الديون العامة على اختلاف انواعها.
- الاعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية او عينية وسواء كانت تهدف لتقديم دعم مباشر او غير مباشر للأفراد والسلع وخدمات معينة.

▪ **النفقات الرأسمالية (الاستثمارية):** يقصد بها تلك النفقات التي دفعها في سبيل الحصول على الاصول المختلفة كالأراضي والمعدات، بها في ذلك النفقات التي تؤدي الى اطالة عمر هذه الاصول وزيادة قدرتها وطاققتها والقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة كبناء المستشفيات والمدارس وفتح الطرق.. الخ، وهذه النفقات لا تتكرر دفعها سنويا بصورة عامة، تهدف في مجموعها الى زيادة التكوين الرأسمالي للحكومة.

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة حسب التشريع الجزائري

المشرع الجزائري و في القانون العضوي 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 و الخاص بالقوانين المالية المعدل و المتمم قسم النفقات العامة للدولة إلى نفقات تسيير ونفقات التجهيز أو الاستثمار.¹

1- **نفقات التسيير:** وتعني النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات ومكاتب... وغيرها.

واستنادا لذلك فان هذه النفقات لا تحمل أي قيمة مضافة منتجة للاقتصاد الوطني فهي موجهة أساسا

¹ المادة 23 من القانون رقم 84 . 17 المعدل والمتمم .

الفصل الثاني : النفقات العمومية واثـر الرقابة المالية في ترشيدها

لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع المختلفة، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة وتسمى بالنفقات الاستهلاكية .

ونصت المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 و الخاص بالقوانين المالية

تتوب نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:¹

- الباب الأول الأعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- الباب الثاني تخصصات السلطات العمومية.
- الباب الثالث النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- الباب الرابع التدخلات العمومية.

الباب الأول والثاني متعلق بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات وتتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع ويقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرهما مهمما في الرقابة المالية.²

هذه النفقات تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة كما أن إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة.

2. النفقات الاستثمار: هي نفقات ذات طابع استثماري وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات الذي يتولد عند زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز ميزانية الاستثمار وإن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية.³

ونصت المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 و الخاص بالقوانين المالية توزيع

ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب:⁴

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

¹ المادة 24 من القانون رقم 17 . 84 .

² محرزى محمد عباس ، المرجع السابق ، ص67.

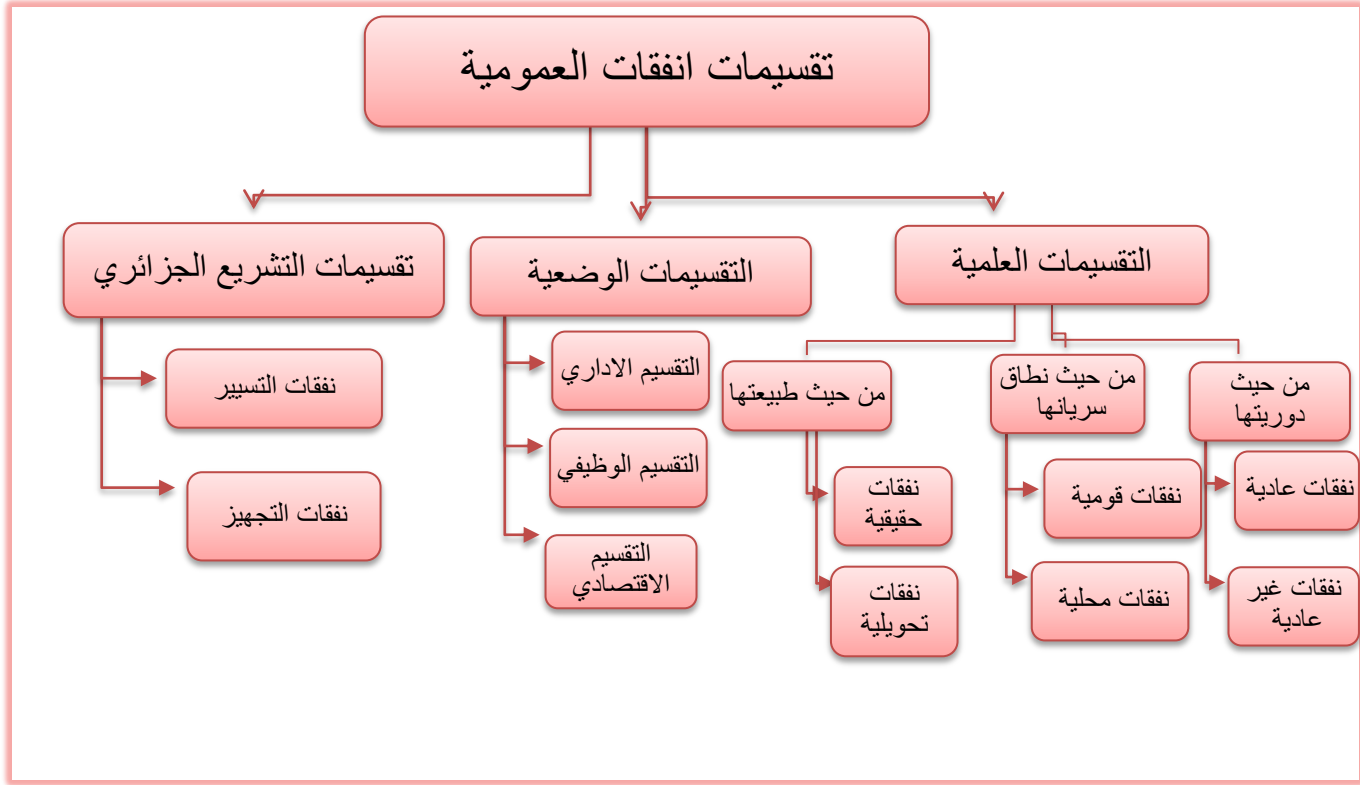
³ محرزى محمد عباس ، المرجع السابق ، ص68.

⁴ المادة 35 من القانون رقم 17. 84 ، المعدل والمتمم .

الفصل الثاني : النفقات العمومية واثـر الرقابة المالية في ترشيدها

إن التقسيم الوظيفي لهذه النفقات يعطي صورة واضحة لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأسمال وكما قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في فترة التضخم ، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة.

الشكل رقم (03): تقسيمات النفقات العمومية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة

المطلب الثالث: تنفيذ النفقات العمومية:

تعددت مراحل تنفيذ النفقات العامة بحيث هناك هيئة مكلفة بهذا التنفيذ في كل مرحلة ولذلك سنتناول في الفرع الاول هذه المراحل وفي الفرع الثاني الهيئات المكلفة بها .

الفرع الأول : مراحل تنفيذ النفقات العمومية

يتميز إجراء تنفيذ النفقات العمومية بنوع من التعقيد والبطء مقارنة بالإجراءات المعمول بها في الهيئات الغير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، فتطبيقا لمبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ، فإن التنفيذ يمر بمرحلتين وهما:

الفصل الثاني : النفقات العمومية واثـر الرقابة المالية في ترشيدها

أولاً المرحلة الإدارية: تنفذ هذه المرحلة من طرف سلطة إدارية تسمى الأمرين بالصرف وتحتوي على العمليات التالية:¹

(1) الالتزام بالنفقة: يعرف على أنه "الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين"، فحسب مصدر هذا الدين يمكن أن نفرق بين نوعين من الالتزام:

أ/الالتزام القانوني: ويقصد به التصرف القانوني الذي لا يقوم به الأمر بالصرف بل يمكن أن يكون مجرد تطبيق لأحكام تشريعية أو تنظيمية أو تنفيذ قرارات السلطات العمومية.

ب/الالتزام المحاسبي: يقصد به تخصيص الاعتمادات المالية من أجل إنجاز نفقة معينة ناتجة عن التزام قانوني ، وبعبارة أخرى هو التجسيد المادي والالتزام القانوني.

(2) التصفية : يقصد بها التحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية ، فالتصفية كمرحلة مستقلة عن الالتزام ، تعتبر تطبيقاً لقاعدة هامة في نظام المحاسبة العمومية وهي "قاعدة أداة الخدمة " أو "قاعدة الحق المكتسب"، أي لا يمكن صرف النفقات العمومية إلا بعد تنفيذ موضوعها.

(3) الأمر بالدفع : وتسمى أيضاً بتحرير الحوالات ، ويقصد بها "الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية" في هذه المرحلة يقوم الأمر بالصرف بإصدار الأوامر بالصرف وإرسالها ما بين اليوم الأول واليوم العشرين من كل شهر إلى المحاسبين المكلفين بتحويلها إلى نفقات. وقبل إصدار الأوامر بالصرف والحوالات من قبل الأمر بالصرف فإنه يمارس رقابة قبلية تشمل ما يلي:

- ✓ إثبات القيام بالخدمة وصحة حسابات التصفية.
- ✓ المراقبة التنظيمية المسبقة وتقديم المبررات اللازمة في هذا الشأن.
- ✓ حسم النفقات بدقة من الأبواب والمواد الخاصة بها حسب غرضها وطبيعتها.
- ✓ فحص الطبيعة الإبرامية للتسديد .

ثانياً المرحلة المحاسبية:

تنفذ هذه المرحلة من طرف سلطة إدارية تسمى المحاسب العمومي وتتضمن عملية الدفع، ويقصد به²:

"الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي، حيث أن أوامر أو حوالات الدفع التي يصدرها الآمرون بالصرف ترسل إلى المحاسبين العموميين دون غيرهم بدفع مبالغها".

¹ منار بوخميس ، بشرى عبد العالي ، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية . دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، ميلة . الجزائر ، 2022/2023 ، ص07.

² حيور منال ، المرجع السابق ، ص09.

ودور المحاسبين هنا لا يقتصر على انجاز العمليات المالية المتمثلة في إخراج النقود من الصندوق لتسديد النفقات المقبولة من طرفهم للدفع، بل في ممارسة الرقابة على عمليات الأمرين بالصرف والتي لا تعد التزاما مفروضا عليهم إلا في حدود صلاحياتهم وطبقا للإجراءات المقررة قانونا، وما يجب على المحاسب العمومي أن يتأكد منه:

- صفة الأمر بالصرف.
- شرعية عملية التصفية، وإتمام الملف.
- توفر الاعتمادات.

الفرع الثاني : الهيئات المكلفون بتنفيذ النفقات العمومية

يعتمد تنفيذ النفقات على أعوان لكل منهم مهام محددة في إطار الصلاحيات الموكلة إليهم وهم

أولا الأمر بالصرف:¹

عرف قانون المحاسبة العمومية الأمر بالصرف على أنه كل شخص يؤهل لتنفيذ الميزانيات والعمليات المالية المتمثلة في الإثبات، التحصيل الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف أو تحرير حوالات الدفع، حيث يكتسب العون العمومي هذه الصفة عن طريق التعيين أو الانتخاب.

1. أنواع الأمرين بالصرف: قسم المشروع الجزائري الأمرين بالصرف إلى 3 أصناف وهم:

أ/ الأمر بالصرف الرئيسي: الأمر بالصرف الرئيسي هم المسؤولون المتواجدون على قمة الهرم الإداري وهي الهيئات العمومية، فهم مؤهلون للقيام بإصدار أوامر الدفع لفائدة الدائنين وأوامر الإيرادات ضد المدينين وأوامر تقويض الاعتمادات لفائدة الأمرين بالصرف الثانويين.

ب/ الأمر بالصرف الثانوي: هم المسؤولون المعينون قانونا والمكلفون بتسيير ميزانية تسيير المصالح غير المركزية للدولة، كما يعرفون على أنهم الأشخاص الذين يصدر أوامر الإيرادات ضد المدينين في حدود الاختصاصات المفوضة لهم وإصدار حوالات الدفع لفائدة الدائنين في حدود الاعتمادات المفوضة لهم من طرف الأمرين بالصرف الرئيسيين.

ج/ الأمر بالصرف الوحيد: يعتبر الوالي الأمر بالصرف الوحيد عندما يقوم بتنفيذ برامج التجهيز العمومي غير المركزية بصفته المسؤول عنها والمسجلة برقم دليل خاص بكل والي ولاية، حيث يتولى الولاية عمليات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو الدفع وكذا المحاسبة والتسيير المالي للنفقات المتعلقة بهذه البرامج، طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها والإجراءات الخاصة بالمحاسبة العمومية.

¹ مصطفى شبرة أحمد، أهمية اصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص 86.

الفصل الثاني : النفقات العمومية واثـر الرقابة المالية في ترشيدها

2. مسؤولية الأمرين بالصرف: لقد حدد التشريع المالي في الجزائر مسؤولية الأمرين بالصرف في عدة نصوص قانونية ، حيث يمكن تلخيص أهم ذلك فيما يلي:

- الأمرون بالصرف مسؤولون عن الإثباتات الكتابية التي يسلمونها والأفعال اللاشعرية والأخطاء التي يرتكبونها ، ولا يمكن ان تكتشفها المراقبة الحسابية للوثائق وذلك في حدود الأحكام القانونية المقررة في هذا المجال.

- الأمرون بالصرف مسؤولون مدنيا وجزائيا على صيانة واستعمال الممتلكات المكتسبة من الأموال العمومية ، فهم بذلك مسؤولون شخصا على مسك جرد للممتلكات المنقولة والعقارية المكتسبة أو المخصصة لهم.

- كما أن الأمرين بالصرف لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها والتي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية ، ملزمون بتقديم حساباتهم الإدارية إلى مجلس المحاسبة.

ثانيا: المحاسب العمومي

يعتبر محاسبا عموميا كل شخص معين بصفة قانونية للقيام بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات وضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها ، وكذا تداول هذه الأموال والقيم والعائدات مع القيام بمسك الحسابات المتعلقة بكل هذه العناصر ، ويتم تعيين المحاسب العمومي من طرف الوزير المكلف بالمالية ويمارس عليه سلطته الرئاسية.

وبهذا فالمحاسب يراقب مشروعية التحصيل للإيرادات أو الدفع للنفقات التي تعد كمرحلة رابعة من مراحل تنفيذ النفقة ، لذا فالمحاسب العمومي قبل قبوله دفع النفقة عليه أن يتحقق ويدقق في مجموعة من العناصر وهي :¹

- مراقبة صفة الأمر بالصرف سواء كان رئيسيا أو ثانويا أو مفوضا.
- مطابقة العمليات التي يقوم بها الأمر بالصرف مع القوانين والتنظيمات المعمول بها فيراقب عملية الإلزام والتصفية والأمر بالصرف.
- النظر في مدى توفر الاعتمادات في ميزانية الإدارة المعنية.
- التأكد من أن الديون محل النفقة لم تسقط آجالها وأنها ليست محل معارضة.
- مراعاة الطابع الإجرائي للدفع.
- التأكد من وجود تأشيريات عمليات المراقبة المحددة قانونا.

¹ إبراهيم بن داود ، المرجع السابق ، ص 89.

المبحث الثاني :آليات ترشيد النفقات العمومية

تتحقق ظاهرة تزايد النفقات العمومية في جميع دول العالم مهما كانت طبيعة انظمتها السياسية والاقتصادية نتيجة اسباب مختلفة والتي تتولد عنها آثار معينة تمس افراد المجتمع والدولة بذاتها.

المطلب الاول: ظاهرة زيادة النفقات العمومية واسبابها:

ظاهرة التزايد المطرد في النفقات العامة هي من اهم الظواهر الاقتصادية التي لفتت انتباه فقهاء الاقتصاد بحيث تعد الظواهر العامة التي تمس جميع الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية واختلفت درجة تقدمها فاتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عام بعد اصبحت معروفة بالنسبة لمالية مختلف الدول وهذا يرجع لتطور دور الدولة وازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والجدير بالذكر ان زيادة الانفاق العام لا ينجم عنه بالضرورة زيادة المنفعة فقد تكون زيادة رقمية فحسب دون ان يترتب عنها منفعة حقيقية.

اسباب تزايد النفقات العمومية: تميز بين سببين من اسباب تزايد النفقات العامة التزايد الظاهري ما يعني زيادة النفقات العامة دون ما يقابلها من زيادة المنفعة المترتبة عنها والتزايد الحقيقي اي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الانفاق العام وكل سبب يتميز عن الآخر ب:

اولا- الاسباب الظاهرية:¹

تعني زيادة مقدار النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة او زيادة في عبء التكاليف العامة وتتمثل تلك الاسباب بصورة رئيسية في:

1- انخفاض قيمة العملة: اي تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي الى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، ومن ثم فإن ارتفاع اثمان مشتريات الدولة ومرتببات الموظفين يترتب عنه تزايد النفقات العامة ظاهريا، اذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات المقدمة

2- تغير الطرق المحاسبية: ادى اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة الى زيادة النفقات العامة ظاهريا اذ تم الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق في اجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات الى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي تسجيل الإيرادات والنفقات الكلية دون اجراء المقاصة بينهما وهو ما انعكس على حجم النفقات العامة التي تزداد وترتفع من سنة لأخرى.

3- زيادة مساحة اقليم الدولة وعدد سكانها: وهذا عند اتساع اقليم دولة من خلال قيامها باحتلال دولة اخري او استرداد جزء من اقليمها، ويترتب على هذا زيادة حجم النفقات العامة وهي زيادة ظاهرة نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام او زيادة في الاعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

¹ محرزى محمد عباس، المرجع السابق، ص 91 / 92.

كما يؤدي ازدياد عدد السكان الى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية مادامت الزيادة موجهة الى سد حاجات السكان الجدد وليس لتحسين مستوى المعيشة.

ثانياً الأسباب الحقيقية¹:

وهي التي تؤدي الى زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، اي تؤدي وترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة منها:

1- الأسباب الاقتصادية: تأخذ الدولة على عاتقها أمر التنمية بشكل عام فتضع عام الخطط الاقتصادية والاجتماعية وتقوم احيانا بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية واستثمار الثروات الطبيعية لكي تزيد من القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل القومي وهذا يحتاج الى زيادة النفقات العامة، فزيادة الدخل القومي يؤدي الى زيادة دخل الأشخاص مما يشجع الدولة على زيادة الضرائب المفروضة وبالمقابل تتوسع الدولة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين والمشروعات العامة وهو ما يؤدي الى زيادة حقيقية في نفقاتها.

وتعمل الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الاثار السلبية عن الدورات الاقتصادية فتضيف زيادة في النفقات العامة في فترة الكساد وهذا للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي الى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

2- الاسباب الاجتماعية: ان الزيادة الملاحظة والمسجلة لنمو الديموغرافي، وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، تزيد من حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات العامة ويرجع هذا الى ان حاجات سكان المدن اكبر واعقد من حاجات سكان القرى، ومع زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم من ثم ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم فاصبح لهم مطالب غير التي كانت عند الدولة كالقيام بوظائف لم وتعرف من قبل نذكر منها تأمين الأفراد ضد البطالة والمرض والشيخوخة.... وغيرها ويترتب على كل هذا زيادة في النفقات العامة.

3- الأسباب الإدارية: ان سوء التنظيم الاداري وعدم متابعته لتطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد المواطنين وزيادتهم على حاجة العمل في ملحقات الوظائف العمومية أثاث مكنتات.... يؤدي الى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ، بل واكثر من ذلك يمثل عبئاً اضافياً على موارد الدولة.

4 - الأسباب المالية نـمـيز ما يلي:²

- امكانية وسهولة الاقتراض في الوقت الحالي يؤدي لكثرة لجوء الدولة اليه للحصول على ما يلزمها لسد اي عجز في إيراداتها هذا ما تترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة.
- اذا كان هناك فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين سيؤدي الى تشجيع الحكومة على انفاقه سواء في اوجه انفاق ضرورية او غير ضرورية.

¹ محرزى محمد عباس، المرجع السابق، ص: 93 / 95 / 96.

² محمد صغير بعلي و يسري ابو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عناية . الجزائر ، 2003 ، ص 47 / 48 .

5- الاسباب السياسية: ان بعض العوامل السياسية تؤدي الى زيادة النفقات العامة:

- انتشار المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واهتمام الدولة بالنفقات محدودة الدخل يجعل الحكومات تميل الى الاسراف والزيادة في الانفاق وكذلك في الاوقات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الافراد عن الأضرار التي تسببها لهم اعمال وتصرفات الإدارة العامة او ناجمة عن الاحداث والكوارث الطبيعية.
- ازدادت القوانين التي تقرر مسؤولية الدولة في المجالات الإدارية والقضائية وكذلك بازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة، وتقديم للمساعدات والمنح المادية والتقنية للدولة الأجنبية والمنظمات الدولية او لرعاياها وهذا لتحقيق اهداف اقتصادية او سياسية او وطنية.

المطلب الثاني: ترشيد النفقات العمومية

ان اهتمام الباحثين والمفكرين بتحديد مفهوم ترشيد الإنفاق العام افرز العديد من الآراء والمفاهيم المرتبطة بترشيد النفقات كالفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها، وذلك اعتمادا على الأهداف المرجوة من تنفيذ سياسة ترشيد النفقات.

الفرع الاول: تعريف ترشيد النفقات العمومية

يرى البعض ان ترشيد النفقات يعني تخفيضها إلا ان هذا المفهوم لا يجزم بصحته في كل الحالات، ويتضح ذلك من خلال تحليل اسباب تزايد الإنفاق العام، فإذا كانت الزيادة في النفقات الدولة يرجع الى اسباب يمكن تجنبها كأن تقوم الدولة ببرنامج ليس لها مبرر اقتصاديا او اجتماعيا في يمكن للقطاع الخاص القيام بها، فهنا يمكن القول ان ترشيد النفقات يعني تخفيضها، اما اذا كانت اسباب الزيادة في النفقات لا يمكن تجنبها لكونها ترجع الى عوامل يصعب التحكم فيها، فإن ترشيد النفقات لا يعني تخفيضها، من هنا يبرز المعنى الآخر لهذا المصطلح، والمتمثل في التزام الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، أي توجيه الموارد وصرفها في المجالات التي تحقق حاجات المجتمع بالكفاءة والجودة المطلوبة دون الاضطرار الى زيادة في النفقات من خلال تحديد الأهداف بدقة وترتيبها حسب الأولوية.¹ كما ينظر الى ترشيد النفقات العمومية على أنه "العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والاسراف الى ادنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الانفاق العام يقصد به الحصول على أعلى انتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق، ومنه يتم تحديد نطاق الاسراف بزيادة الانفاق الى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة او انخفاض انتاجية الانفاق الى ادنى حد ممكن".

وتعرف ترشيد النفقات العمومية على أنه تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق الى

¹ بن موسي ام كلثوم و آخرون ، ترشيد النفقات العمومية . (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013)، مجلة

ادارة اعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، 2016 ، ص 190 / 192.

أعلى درجة ممكنة والقضاء على اوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة واقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".¹

الفرع الثاني : الاهداف ترشيد النفقات العمومية:²

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية نوع المخرجات بنفس مستوي المدخلات, او على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية, وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والانفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم واحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر واشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الاوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية من جهة والسلوك الاقتصادي من جهة اخرى

المطلب الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العمومية

- لتحقيق الاهداف المرجوة من ترشيد النفقات لابد من توفر العديد من العوامل نذكر منها:³
- 1 دقة وحسن تحديد الاهداف:** ان دقة تحديد الأهداف المرجوة لتلبية الحاجات العامة هي بداية ترشيد النفقات العمومية, حيث على الدولة تقادي حل المشاكل بخلق مشاكل اخري , وتقادي تعارض الاهداف المسطرة مع بعضها البعض. ويرى هاري ان اهم المشاكل التي تواجه اعداد الميزانية هي مشكلة تحديد اهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية, كما يرى ستاينر "Steiner" ان صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية خاصة طويلة الاجل, تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية بالدقة التي تقررها الوزارات وفروعها لتحقيق برامجها التي

¹ بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف ، اطروحة دكتوراه في تسير المالية العامة ، جامعة تلمسان الجزائر ، 2014/ 2015 ، ص 66 ، 67.

² قميتي عفاف وآخرون ، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد الاقتصادي 35(01) ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2017 ، ص 378.

³ عبد القادر قداوي ، النمو السكاني والنفقات العامة ، النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2017 ، ص 106 ، 109 .

تتأثر بالأهداف المسطرة في الميزانية.

2 الترتيب حسب الأولوية: تحديد الأولوية وترتيبها حسب درجة أهميتها وتفعيلها في البرامج الحكومية لتحقيق أقصى درجة من حاجات المجتمع في ظل محدودية الموارد المالية، وذلك اعتماد على مبادئ أساسية هي:

. مدى أهمية المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع ومختلف جوانب الحياة

. مراعاة عامل الزمن، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبرراً مقنعاً ومحفزاً لاختياره.

. درجة اهتمام المجتمع بالمشكلة القائمة، فكلما زاد اهتمام السكان بمشكلة كان سبباً في إعطائها الأولوية.

. عامل الخبرة، فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة مجربة ومضمونة النجاح يتم تقديمها على غيرها.

3 القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي: لابد من تقييم مدى كفاءة وفعالية الوحدات

والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المسندة إليها عن طريق مراقبتها ومحاسبتها عن استخدام الموارد العامة خاصة المالية منها، وذلك اعتماداً على وجهة السكان عامة بغية معرفة الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المتوصل إليها ومدى رضا السكان عن خدمة، ووجهة نظر المستفيدين من الخدمة هل قدمت لهم الخدمة في وقتها بالشكل الذي طلبوه، وكذلك من جهة نظر المكلفين بأداء هذه الخدمة لمعرفة أمثلية تسيير المرافق العامة.

4 الحرص على عدالة الإنفاق العام: تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى

ملائمته لحاجات الفئات الأكثر فقراً وحاجة المجتمع، مع مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى انتفاعها بالخدمة العامة.

5 الرقابة على النفقات العمومية: تعتبر الرقابة على النفقات العمومية وظيفة أساسية كوسيلة

ردعة وتقييمية لأداء المكلف بها، بغية التأكد من تحقيق النشاط الانفاقي لغاياته وأهدافه حسبما تقرر في البرنامج المخطط، دون إسراف أو تبذير أو إخلال دون تجاوز الاعتمادات المالية.¹

¹ عبد القادر قداوي، المرجع السابق، ص 109.

المبحث الثالث: أثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية

إذا كان موضوع بحثنا هو الرقابة المالية على النفقات العامة فإنه من الضروري ان نعي جيداً المقصود بهذه النفقات العامة والتي هي محل الرقابة في حد ذاتها ، وقد شهدت هذه النفقات تطوراً وتزايداً في حجمها مما يلزم على ان تكون الرقابة المالية مسايرة لهذا التطور وهذا ما سنتطرق اليه .

المطلب الأول : الرقابة المالية أداة أساسية لترشيد النفقات العمومية

لقد انجر عن ظاهرة تزايد الإنفاق العام ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة من أجل تغطية تلك الزيادة الحاصلة، فاضطرت الدولة إلى استخدام كل الأساليب دون النظر إلى العواقب فلجأت إلى إصدار القروض العامة الاختيارية منها و الإجبارية و إلى الإصدار النقدي مما أوقع الدولة في موجات تضخمية فكانت ظاهرة تزايد النفقات العامة من أولى أسباب ظاهرة التضخم في كل الدول المتقدمة كانت أو المتخلفة، و بهذا أدت ظاهرة التزايد و ضعف الإنتاجية إلى التفكير في ضرورة تطبيق الرقابة بكل أشكالها سياسية و برلمانية و قضائية و تقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العمومية.¹

إلى هنا يظهر جلياً دور الرقابة المالية في كبح هذا التزايد المستمر لهذه النفقات دون الزيادة المتبوعة في المنفعة الحقيقية و ذلك بوضع ضوابط حتى يؤدي الإنفاق آثاره المرجوة، و هذا لا يتم إلا بضوابط منها ضابط المنفعة العامة و ضابط الاقتصاد في الإنفاق.

أولاً: ضابط المنفعة العامة

إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بالقدر الذي تحققه من النفع العام الذي يترتب عنه، و بهذا إن لم يكن للنفقة أي فائدة أو منفعة عائدة على الأفراد في أي مجال و مهما كان فإن الدولة هنا لن تكون مبررة في تدخلها بالإنفاق.

ثانياً: ضابط الاقتصاد في الإنفاق

المقصود بهذا الضابط هو أن الحكومة و باقي الهيئات الإدارية عندما تمنح لها الإجازة لتنفيذ النفقات يجب عليها أن لا تتفق إلا وفق الاعتمادات الممنوحة، كما يجب أن تتجنب كل سبل التبذير بأن لا تتفق مبلغاً دون مبرر ، إذ عليها أن تسيّر و تلبّي المرافق و المصالح العامة بأقل التكاليف، و كذلك تحقيق منفعة عامة بأقل التكاليف.

¹ بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 67 .

الفصل الثاني : النفقات العمومية واثـر الرقابة المالية في ترشيدها

- كما يقوم المراقب المالي بعدة آليات وتجعله يساهم من خلال رقابته في ترشيد النفقات العمومية ، وسنقوم بذكرها وتلخيصها عل النحو التالي:¹

1 / إن النفقات العمومية دائما مرتبطة بإجراء الالتزام بحيث أننا نتحكم في مراقبة الإنفاق من خلال بطاقة الالتزام التي تكون أمام المراقب المالي التي من خلالها تتم مراقبة الإنفاق ، وبهذه الطريقة يتم إثبات نشوء الدين والتأكد من توفر الاعتمادات المالية ، وأن النفقة العمومية مشروعة والتأكد من مبلغ الالتزام موافق للوثائق المرفقة مع الالتزام.

2/ المراقب المالي مستشار مالي للأمر بالصرف ، وذلك بتطبيق أحكام المادة 58 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، وتتمثل آيته في هذه النقطة : بجلب انتباه الأمر بالصرف حول مقتضيات التشريع والتنظيم المعمول بها في المجال المالي وتقديم النصائح له بشأن ما يمكن أن يعتبره انحرافا عن قواعد حسن التسيير .

3/ السهر على التطبيق الحرفي للقوانين والتنظيمات سارية المفعول وتحديد التجاوزات المحتملة في تطبيقها ، وهذا يكرس مبدأ ترشيد النفقات العمومية.

4/ رقابة المراقب المالي لا تسمح بقيام مشاريع وتنفيذ نفقات أو توظيف مستخدمين إلا في حدود الاعتمادات والامكانيات المالية المتوفرة لدى المؤسسة.

5/ إعطاء حماية وأمان للأمر بالصرف وإبعاده عن المسؤولية الإدارية التي قد تتجر عن مخالفته للتنظيم المعمول به ، واكتشاف الأخطاء قبل وقوعها.

6/ المراقب المالي أصبح عضوا في مجالس الإدارة ومجالس التوجيه، وهذا من خلال إبداء رأيه حول قضية ما.

7/ لتأشيرة المراقب المالي دور ترخيصي من أجل صرف النفقة العمومية وهي ضرورية و أساسية ، وذلك من خلال إبداء رأيه بمنح التأشيرة في حالة النفقات تكون مشروعة وفي حالة عدم شرعيتها وإخلالها بالنصوص القانونية والتنظيمات سارية المفعول بالرفض المؤقت والنهائي.

¹ صبرين بوعزة ، محمد براج ، الرقابة المالية السابقة ودورها في ترشيد النفقات المحلية . دراسة حالة المراقبة المالية لولاية المدية . مجلة البحوث

القانونية والاقتصادية، جامعة افلو، الجزائر ، المجلة 04 ، العدد 02 ، ص 482 ، 483 .

المطلب الثاني: اجراءات ووسائل ترشيد النفقات العمومية:

يأخذ اصطلاح ترشيد الانفاق العمومي معناه من مصطلح الرشد بمعناه الاقتصادي والذي يعني التصرف بالأموال وانفاقها بعقلانية وحكم على اساس رشيد ،وطبقا لما يلـمه العقل وتتضمن ترشيد الانفاق، ضبط النفقات واحكام الرقابة عليها والوصول بالتدبير والاسراف الى الحد الأدنى وتلاقي النفقات الغير ضرورية، زيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.

وقد كثر الحديث عن ترشيد الانفاق الحكومي في السنوات الاخيرة، وذلك بسبب حالة الكساد الاقتصادي التي عمت العديد من دول العالم ، وبسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لتلك الدول وبسبب حصول عجز كبير في موازنتها العامة، ولذلك اصبحت هناك حاجة ماسة الى ترشيد الانفاق الحكومي وتخفيض النفقات واتخاذ الاجراءات والوسائل التي تتخذها الدول لترشيد الانفاق ولمواجهة حالة انخفاض الإيرادات الى قسمين:

الفرع الأول: الاجراءات والوسائل قصيرة الأجل:¹

تعتمد هذه الاجراءات وتنفذ بشكل فوري عند حصول انخفاض طارئ للإيرادات العامة لتلك الدول خلال السنة المالية، وعند توقع حدوث عجز كبير في الموازنة العامة وتأخذ الاجراءات اشكال مختلفة منها:

1. ايقاف تعبئة الوظائف الشاغرة.
2. تخفيض بنود المكافآت والمصاريف السفرية والمزايا المالية الأخرى للموظفين.
3. ايقاف شراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث.
4. تخفيض بنود النفقات التشغيلية (المصروفات العامة) التي تحمل التخفيض مثل بنود الحفلات والضيافات، والمواد والمستلزمات... الخ.
5. تخفيض نفقات عقود التشغيل والصيانة الاجهزة الحكومية.
6. ايقاف المشاريع الجديدة (عدم طرحها في منافسا)
7. تأخير صرف مستحقات المقاولين للمشاريع تحت التنفيذ، وكذلك مستحقات موردي اللوازم والاجهزة لمدة من الزمن.
8. التخطيط في الاعتمادات المتخصصة في الموازنة العامة للوزارات والمصالح الحكومية وتوزيعها على اساس شهري او على اساس ربع سنوي كل 3 اشهر، ويؤكد على وجوب تنفيذ الوزارات بعدم تجاوز الاعتمادات المسموح بصرفها خلال المدة المحددة بشهر او بثلاثة أشهر.
9. فرض تخفيض شامل بنسبة معينة(25% مثلا) على جميع أبواب وبنود الموازنة العامة، وعلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية.

¹ صبرين بوعزة ، المرجع السابق ، ص 483 .

10 .تشكيل لجان في الوزارات والمصالح الحكومية لدراسة بنود الانفاق فيها وتحديد البنود التي يمكن تخفيضها واقتراح ما يلزم لترشيد الانفاق من سياسات وإجراءات في تلك الأجهزة.

الفرع الثاني: الإجراءات والوسائل طويلة الأجل:¹

يتم تنفيذ هذه الإجراءات خلال عدة سنوات (سنوات برنامج ترشيد الانفاق الذي تعتمده الحكومة) وتأخذ الإجراءات الوسائل اشكال متنوعة ،وتشمل عدة جوانب وهي:

➤ 1 / الجانب المالي:

ويتضمن الإجراءات المالية التي تعتمدها الحكومة لأحكام الرقابة علي النفقات، تشمل جميع وجوه الانفاق في الموازنة ،كما يشمل جميع أبواب الموازنة ،وتفصيل ذلك كما يلي:

✚ •الرواتب والأجور: يكون الترشيـد كما يلي:

- (1) الغاء الوظائف الشاغرة.
- (2) إعادة توزيع الوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام.
- (3) تخفيض او الغاء المزايا المالية التي تصرف للعاملين.
- (4) تقليل عدد المشتركين في دورات تدريبية تعقد خارج البلاد.
- (5) استخدام الآلات والأجهزة الحديثة التي تقلل من عدد العاملين ، تغيير بديلة عنهم ، أكثر كفاءة في القيام بالعمل منهم.

(6) تخفيض أعداد العاملين في الأجهزة الحكومية.

(7) تخفيض رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية.

✚ •النفقات التشغيلية: تتضمن الترشيـد الإجراءات التالية:

تخفيض إيجارات المباني والدور التي تستأجرها الأجهزة الحكومية ، والبحث عن بدائل بتكاليف أقل.

- (1) الاستغناء عن بعض الدور والمباني المؤخرة للأجهزة الحكومية.
- (2) رفع العمر الزمني لاستخدام السيارات والأجهزة والأثاث (مع توفير الصيانة اللازمة).
- (3) تخفيض او الغاء بعض أنواع الإعانات والمساعدات الداخلية والخارجية.
- (4) تخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.

➤ 2 / الجانب الإداري: تتضمن الإصلاحات الإدارية اللازمة لتطوير الجهاز الإداري ورفع مستوي

كفاءته ،ويشمل ما يلي:

(1) تطوير وتنمية العاملين في الأجهزة الحكومية.

(2) تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية.

¹ محمد شاكر عصفور ، المرجع السابق ، ص 369 / 370 / 371 / 372 .

(3) تطوير إجراءات ونماذج وأجهزة العمل.

(4) وضع أدلة إدارية (تطبيقية وإجرائية) للأجهزة الحكومية.

➤ 3 / الجانب القانوني: ويشمل ادخال تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات وتطويرها لتلائم

ظروف البلاد ، ويتضمن ما يلي:

(1) تطوير أنظمة وتعليمات الموازنة والحسابات الحكومية.

(2) تطوير أنظمة وتعليمات الشراء والتخزين الحكومي.

(3) تطوير أنظمة وتعليمات الرقابة المالية وأساليبها.

(4) تطوير أنظمة وشؤون الموظفين بشكل خاص والشؤون الإدارية بوجه عام.

➤ 4 الجانب الإعلامي:

تتضمن استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتنبيه الى مواطن التبذير والاسراف في النفقات وما

ينطوي عليه التبذير من خسائر وأضرار بالاقتصاد الوطني، وحث الموظفين بشكل خاص (المواطنين

بشكل عام) على ترشيد الانفاق.¹

¹ محمد شاكر عصفور، المرجع السابق، ص 372.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان تنفيذ النفقات العامة من اهم المراحل التي تمر بها الميزانية للدولة وتعرف النفقات العمومية على انها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي قصد اشباع حاجة عامة، وأداة لتأثير على النشاط الاقتصادي، يتشارك في تنفيذها عونين رئيسيين هم الأمر بالصرف والمحاسب العمومي واهمية الدور الذي يلعبه كل منهما في ترشيد الانفاق العام.

- ❖ وتمر النفقات العمومية بمرحلتين اساسيتين هما المرحلة الادارية والمرحلة المحاسبية.
- ❖ تتحقق ظاهرة تزايد النفقات العمومية نتيجة اسباب ظاهرية واخرى اسباب حقيقية، حيث تؤثر وتتـعكـس مباشرة على الدخل والانتاج والاستهلاك.
- ❖ يمكن ترشيد الانفاق العام من خلال التصرف العقلاني الأموال وتخفيض النفقات واتخاذ الاجراءات الكفيلة والاعتماد على الوسائل لتحقيق الاهداف المسطرة.

الفصل الثالث :دراسة حالة
المركز الجامعي عبد الحفيظ
بوالصوف - ميلة

تمهيد :

بعد تطرقنا سابقا الى الجانب النظري لكل من الرقابة المالية والنفقات العمومية وترشيدها وعرض كل من المفاهيم المرتبطة بكل منهما في الفصلين الاول والثاني ،توصلنا الى ان الرقابة المالية تهدف للحفاظ على المال العام وحمايته من كل اشكال الفساد وهذا ما لزم على المشرع الجزائري ان يتدخل من خلال سن قوانين صارمة لمكافحة الفساد ، فالنفقات العمومية اداة في يد الدولة تستعملها من اجل بلوغ اهدافها الاقتصادية والاجتماعية فلا بد من ترشيدها والحفاظ عليها .

وبالاعتماد على الجانب النظري نقوم بإسقاط هذه المفاهيم على ارض الواقع من خلال جمع قاعدة بيانات حول هذا الموضوع في الدراسة الميدانية للمركز الجامعي واستخلاص نتائج يتم على اساسها اختبار فرضيات الدراسة ،ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول : تقديم عام حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة . .

المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية .

المبحث الأول: تقديم عام حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف

الجامعة في الجزائر من اهم المؤسسات العمومية العلمية الثقافية التي تعتبر اساسا لتقدم البلاد، ويتضمن هذا المبحث نظرة عامة حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة ، نتطرق فيه عن لمحة للمركز مهامه والهيكل التنظيمي.

المطلب الأول : تعريف المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة

هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي، تتمتع بالاستقلال المعنوي والمالي، ويهدف إلى توفير تكوين علمي نوعي للطلبة في ميادين مختلفة. تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 - 204 المؤرخ في 06 رجب عام 1429 الموافق لـ 09 يوليو سنة 2008.

المركز الجامعي فتح أبوابه في بداية الموسم الجامعي 2008 - 2009 لأكثر من 1000 طالب، ليكون بذلك أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الولاية. و بموجب المقرر رقم 01/14 المؤرخ في 29 ذي الحجة الموافق لـ 23 أكتوبر 2014 الصادر عن وزارة المجاهدين والذي يتضمن تكريس تسمية المؤسسات الجامعية، تم إعادة تسمية المركز الجامعي لميلة باسم المجاهد عبد الحفيظ بوصوف و ذلك يوم أول نوفمبر 2014 ذكرى ثورة التحرير الوطنية.¹

ويمكن تعريف المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة :هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي يوفر المركز الجامعي لميلة العديد من عروض التكوين في الأطوار الثالثة، ليسانس، ماستر، ودكتوراه ، وفي مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية. يشرف على تكوين الطلبة نخبة من الكفاءات العلمية في تخصصات مختلفة. و تتوزع عروض التكوين على ثلاثة معاهد:

معهد العلوم و التكنولوجيا، يضم ثالث أقسام: الرياضيات والإعلام الآلي، علوم الطبيعة والحياة، وقسم العلوم والتقنيات.

• معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، يتألف من ثلاثة أقسام: قسم العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجاري، و قسم علوم التسيير.

• معهد الآداب و اللغات، ويتكون من قسمين: قسم اللغة العربية وقسم اللغات الأجنبية. وكما تم تدعيم المركز الجامعي بقسم للحقوق .

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08 . 204 المؤرخ في 06 رجب عام 1429 الموافق لـ 09 يوليو 2008 ، المتضمن انشاء مركز جامعي بولاية ميلة .

لتنظيم ودعم البحث العلمي، تضم جامعة ميلة ثالث مخابر بحث تحت إشرافها: مخبر الرياضيات وتفاعلاتها، مخبر العلوم الطبيعية والمواد، دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : مهام المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

للمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف عدة مهام يمكن تقسيمه الى قسمين كالآتي:

المهام الاساسية للمركز الجامعي في مجال التكوين العالي والتي تتمثل فيما يلي

- تكوين الاطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .
- تلقين الطلبة مناهج البحث و ترقية التكوين عن طريق البحث .
- المشاركة في التكوين المتواصل.

المهام الاساسية للمركز الجامعي في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتتمثل في :

- المشاركة في دعم القدرات العلمية و الوطنية.
- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المساهمة في ترقية الثقافة العلمية والوطنية.
- بثمين نتائج البحوث ونشر الإعلام العلمي والثقافي.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

للمركز الجامعي عدة مديريات ومصالح مهام خاصة بها تساعد في عمل المركز بسهولة ومرونة، منظم كما يلي:

1) مكتب الامين العام :ويمثل هذا المكتب احدى الهياكل الاساسية التي تكون المركز الجامعي ويتكون من :

- المديريات الفرعية للمستخدمين والنشاطات الثقافية والرياضية: فيه 4 مصالح
 - مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية.
 - مصلحة التكوين وتحسين المستوى.
 - مصلحة المستخدمين والإداريين والتقنيين واعوان المصالح
 - مصلحة المستخدمين الاساتذة .
- المصالح التقنية للمشاركة: تتكون من 4 مصالح عامة هي:
 - مركز الانظمة وشبكة الاعلان والاتصال والتعليم عن بعد

- مركز الطبع والسمعي البصري.
- مركز التعليم المكثف للغات.
- المديريات الفرعية للميزانية والمحاسبة والوسائل: تتكون من 4مصالح وهي
- مصلحة النظافة والصيانة.
- مصلحة المحاسبة والجرد والارشيف.
- مصلحة المحاسبة ومراقبة التسيير والنفقات.
- مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث.
- (2) المدير المساعد المكلف بالتنمية والاشراف :
- مصلحة الإحصاء و الاشراف.
- مصلحة الاعلام والتوجيه.
- مصلحة متابعة برامج البناء والتجهيز.
- (3) المدير المكلف بالدراسات في التدرج و التكوين المتواصل والشهادات: يحتوي علي 3مصالح
- مصلحة الشهادات والمعدلات.
- مصلحة التكوين المتواصل.
- مصلحة التعليم والتدبير والتقييم.
- (4) المعاهد : توجد 4 معاهد بالمركز الجامعي وهي:
- معهد العلوم التكنولوجيا.
- معهد الآداب واللغات.
- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- معهد الحقوق.
- (5) المكتبة المركزية : بها قاعتان تتسع ل 400 مقعد.
- (6) العيادة : هي عيادة واسعة تهتم بالجانب الصحي.

يمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (04) الهيكل لتنظيمي حسب ما نشر من موقع الالكتروني الخاص بالمركز الجامعي كما يلي:



المصدر: الموقع الرسمي للمركز الجامعي www.centre-univ-mila.dz

المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الاول : المنهجية وأدوات الدراسة

الفرع الاول :منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الاستدلال بالمنهج الاستقرائي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول الأحداث وظواهر موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها ويستطيع الطالب أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها بهدف دراسة موضوع محدد في البحث، بغرض التعرف على اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة .

وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

(1) البيانات الأولية:

تم إعداد استبيان الدراسة وتوزيعه على عينة الدراسة لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفرغها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

(2) البيانات الثانوية:

تتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدارسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

الفرع الثاني :أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

سيتم التطرق إلى الدراسة المستعملة الإحصائية المستخدمة من خلال هذا الجزء .

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان وفيما يلي سنتعرف عليه ومراحل تصميمه.

1. تعريف الاستبيان:

استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة حول أحد المواضيع التي يقوم الباحث بدراستها يتم تعبئتها من قبل

مستجيب.

2. تصميم الاستبيان :

- أهمية توفير المعرفة بكيفية صياغة الأسئلة و وضوحها وترتيبها وارتباطها بفرضيات الدراسة.
- أهمية تجنب تكرار الكلمات لدى صياغة الأسئلة تجنب الأسئلة الغير موضوعية لصعوبة تحليلها.

3. مراحل تصميم الاستبيان :

تم إعداد الاستبيان على النحو التالي :

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جميع البيانات المعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمة لجميع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ولقد تم تقسيم.
- الاستبيان الى قسمين كما يلي :
- الجزء الأول :يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة.
- الجزء الثاني :يتناول اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي :

- المحور الأول : يناقش ابعاد الرقابة المالية ويتكون من 15 عبارات.
- المحور الثاني : يناقش اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية ويتكون من 15 عبارة تقيس متغير الدراسة التابع وفق ليكرت الخماسي.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة بإعطاء أوزان القيم استجابات المتغيرات

الترتيبية كما يلي :

الجدول رقم (01) :مقياس ليكرت الخماسي :

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر :من إعداد الطالبتين

الفصل الثالث :دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة .

ويتم حساب المتوسط ثم الاتجاه حسب قيمة، وذلك من خلال حساب المدى عن طريق الفرق بين أكبر وأصغر وزن أي $(4 = 5 - 1)$ ، ومن ثم يقسم المدى على عدد أوان المقياس والبالغ عددها 5 وبالتالي على

طول كل وزن والمقدر 0.8 ، يتم إضافة هذا الأخير في كل وزن للمقياس، فنحصل على الحدود الدنيا

او العليا لكل وزن، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): ميزان تقديري لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط	[1.8 – 1]	[2.6 – 1.8]	[3.4 – 2.6]	[4.2 – 3.4]	[5 – 4.2]
المستوى	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا

المصدر :من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية:

هذا سوف نقوم بعرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة التي تم وضعها وذلك لما لها من علاقة مع محاور الدراسة، وبالتالي سنقدمها في خمس نقاط كما جاءت به استمارة الاستبيان.

خصائص العينة حسب نوع الجنس:

وتم تلخيص متغير نوع الجنس والمكون من ذكر وأنثى ونسبتهما في الجدول:

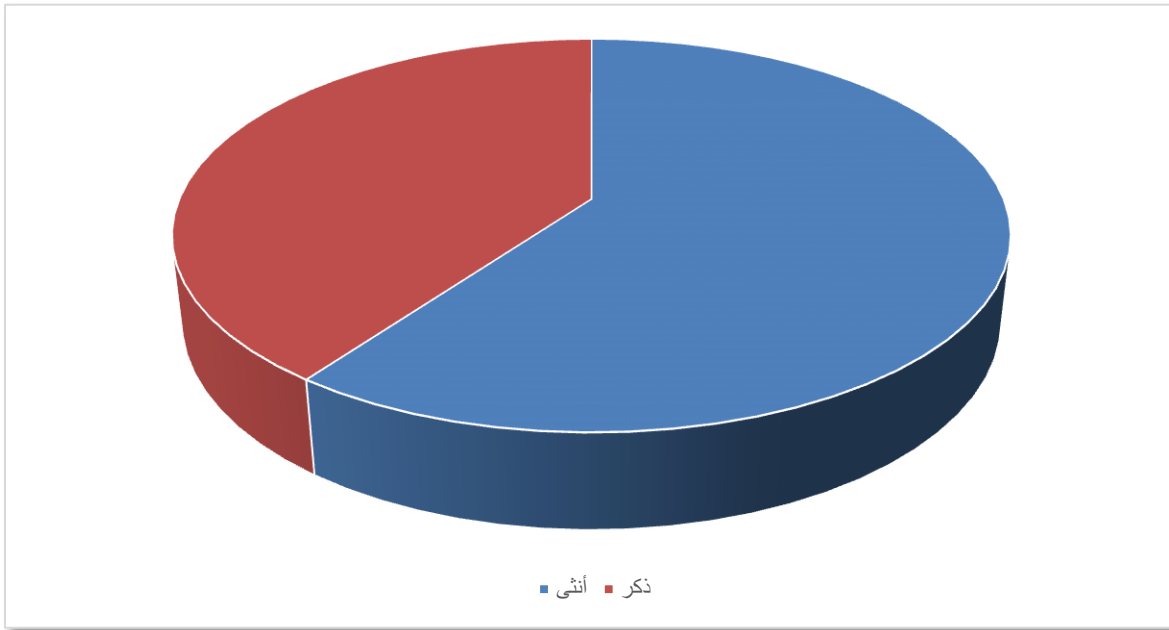
الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس

الجنس		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أنثى	18	60,0	60,0	60,0
	ذكر	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ولتليخيص ما جاء الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجنس



نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (05) الموضح أن هناك تجانس في العينة فيما يخص متغير الجنس، حيث بلغت نسبة الإناث 60% بما يعادل التكرار 18 وتليه نسبة الذكور 40 % ما يعادل تكرار 12 مشاهدة.

- خصائص العينة حسب الفئة العمرية:

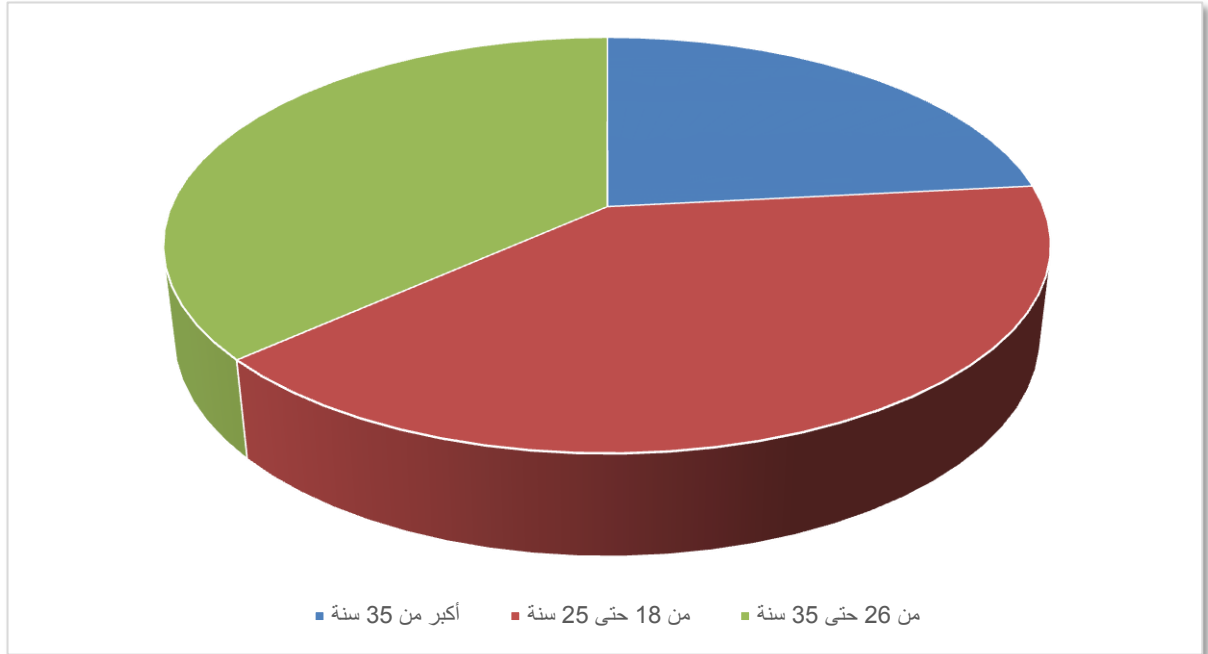
الجدول رقم (04): توزيع متغير الدراسة حسب متغير العمر

		العمر			Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	
Valide	أكبر من 35 سنة	7	23,3	23,3	23,3
	من 18 حتى 25 سنة	12	40,0	40,0	63,3
	من 26 حتى 35 سنة	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ويمكن تلخيص ما جاء به الجدول في الشكل البياني التالي

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية.



من خلال الجدول رقم(04) والشكل رقم (06) يتضح لنا أن الفئة العمرية من 18 الى 35سنة هي الفئة الأكبر بنسبة 40%حسب عينة الدراسة ثم تليها فئة من 26 إلى 35 سنة بنسبة 36.7% وفي الأخير فئة اكثر من 35 سنة بنسبة 23.3% ذات التكرار 7 حسب عينة الدراسة.

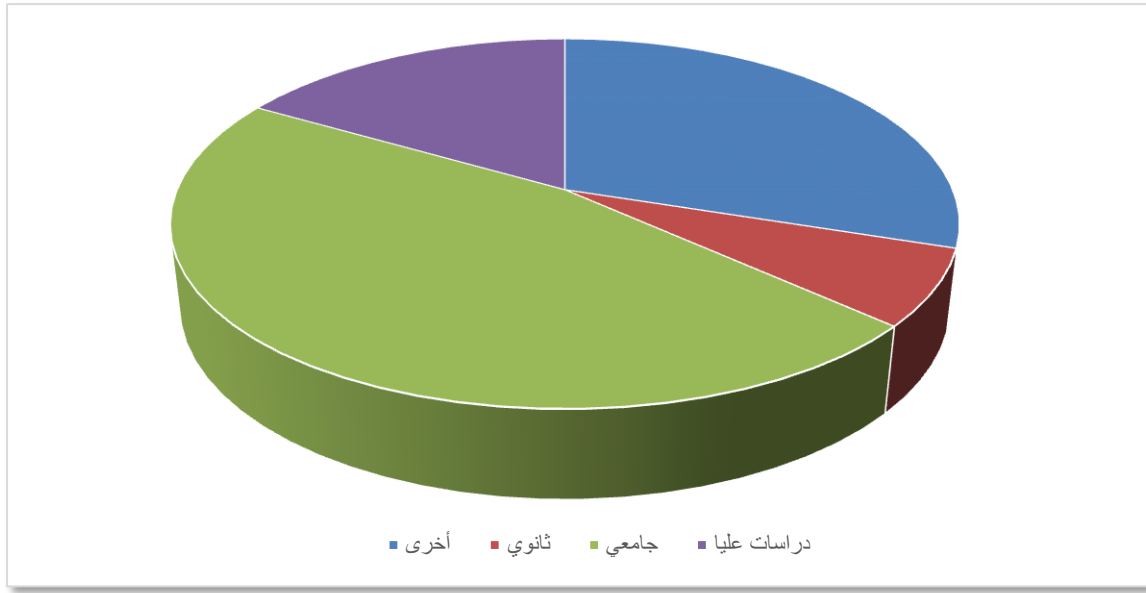
- خصائص العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم(05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

		المستوى			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أخرى	9	30,0	30,0	30,0
	ثانوي	2	6,7	6,7	36,7
	جامعي	14	46,7	46,7	83,3
	دراسات عليا	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(07): التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



من خلال الجدول رقم (05) والشكل البياني رقم (07) يتضح لنا أن المستوى الجامعي هو الأكبر بنسبة 46.7% حسب عينة الدراسة ثم يليه المستويات الأخرى بنسبة 30% ثم يليه مستوى دراسات العليا بنسبة 16.7% وفي الأخير يأتي مستوى ثانوي بنسبة 6.7% ذو تكرار 2 حسب عينة الدراسة.

المطلب الثالث: الصدق والثبات والاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان:

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها وتحليلها سواء لخصائص العينة أو للمتوسطات الحسابية التي من خلالها سنحاول الوصول إلى الهدف المبتغى من هذه الدراسة وقبل كل هذا سنتعرف على مدى صحة وثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرو نباخ.

صدق وثبات الاستبيان:

أولاً: الصدق الظاهر بتحكيم واختبار الاستبيان

وتمثلت هذه العملية في الاستعانة بآراء وتوجيهات بعض الأساتذة من داخل الكلية وكان هذا من أجل مدى صحة البيانات الموجودة في الاستبيان ومدى عموميتها وشمولها وتوافقها مع الإشكالية الرئيسية للموضوع.

ثانياً: الصدق البياني

من أجل حساب وتقييم أداة القياس في هذه الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، فإنه تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ والذي نقوم باستخدامه للتعرف على مدى ثبات الاستبيان وفقراته حيث يأخذ هذا المعامل قيم بين

(0-1) فكلما كانت قيمة المعامل أقرب من الواحد كان هناك ثبات للفقرات، ومن ثم حساب معامل الصدق، ومنه كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة معامل ألفا كرو نباخ ومعامل الصدق

عبارات الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ	معامل الصدق
المحور الثاني	12	0,814	0,90
البعد الأول	05	0,826	0,91
البعد الثاني	05	0,791	0,89
البعد الثالث	05	0,795	0,89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال نتائج الجدول رقم (06) المتحصل عليه لحسابات معاملات الصدق والثبات لكل محور قمنا بحساب الصدق من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرو نباخ، ولقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرو نباخ المحاور بين (0,826) و (0,791) وهي تقترب من الواحد الصحيح وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بثبات وذلك لتجاوزه قيمة 0,5، لقد تراوحت معاملات صدق المحاور بين (0,91) و (0,89) وهي تقترب من الواحد الصحيح، مما يدل أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق لتجاوزه قيمة 0,5 .

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح مما يعني أن الاستبيان تميز بثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

ثالثا: نتائج وتحليل الفرضيات:

1- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول:

جدول رقم (07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

عدد مفردات العينة	اختبار كول مغروف سمير نوف	مستوى المعنوية (sig)
30	0.817	0.208

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث :دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف .ميلة .

يتضح لنا من الجدول رقم (07) أن محاور الاستبيان تتبع توزيعا طبيعيا من خلال درجة $\text{sig} = 0.208$ وهي أكبر من 0,05، وبما أن حجم العينة 30 مفردة اعتمدنا على اختبار كول مغروف سمير نوف وهو الأنسب إحصائيا.

1-تحليل فقرات المحور الاول: أبعاد الرقابة المالية

أ. تحليل فقرات البعد الأول:

الجدول رقم (08): تحليل البعد الأول للمحور الأول

البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		رقم العبارة
			النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	
موافق	4,06	3,83	6,67	2	83,33	25	0	0	6,67	2	3,33	1	1
موافق	3,86	3,87	10,00	3	80,00	24	0,00	0	6,67	2	3,33	1	2
موافق	3,50	3,93	16,67	5	73,33	22	0,00	0	6,67	2	3,33	1	3
موافق	3,50	3,93	16,67	5	73,33	22	0,00	0	6,67	2	3,33	1	4
موافق	3,70	4,03	16,67	5	76,67	23	0,00	0	6,67	2	0,00	0	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال تحليل عبارات بعد الرقابة المالية من حيث الاسلوب كانت نتائج إجابيه لعينة الدراسة حيث احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأولى "ضمان استمرارية الخطة المرسومة بصورة جيدة لا بد من وجود رقابة مالية حقيقية للعمل عليها" ، وهذا ما يدل على ان الرقابة المالية لها دور كبير في رسم خطط الادارة وذلك من اجل ضمان استمراريته وتنفيذها بشكل وصورة جيدة ، ولقد قدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 4.03 وانحراف معياري بـ 3.70 وتليها عبارات أيضا قوية في المجال (3.93 - 3.87).

كما يتضح من الجدول نفسه أن النتائج تشير إلى موافقة تامة لكل المستجيبين على ما تضمنته الفقرات الخاصة بالرقابة المالية من حيث الاسلوب.

ب.تحليل فقرات البعد الثاني:

الجدول رقم (09): تحليل البعد الثاني للمحور الأول

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	3,33	2	6,67	1	3,333	24	80,00
2	1	3,33	2	6,67	2	6,67	25	83,33
3	1	3,33	2	6,67	3	10,00	22	73,33
4	1	3,33	2	6,67	1	3,33	21	70,00
5	0	0,00	2	6,67	2	6,67	23	76,67

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال تحليل عبارات استجابة الرقابة المالية من حيث النوع كانت نتائج إيجابية لعينة الدراسة حيث احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأولى: "السلطة التشريعية تمارس رقابة على السلطة التنفيذية حيث انها تتمثل في سلطة تقصي الحقائق واعمالها بغية الكشف عن عدم تطبيق لقواعد العامة في الدولة"، وذلك من اجل الحفاظ على المال العام من خلال مراقبة كل التصرفات المالية"، ولقد قدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 3.90 وانحراف معياري 3.66 وتليها عبارات أيضا قوية في المجال (3.8- 3.73).

كما يتضح من خلال الجدول أن النتائج تشير إلى موافق لكل المستجيبين على ما تضمنته الفقرات الخاصة باستجابة الرقابة المالية من حيث النوع .

ج. تحليل فقرات البعد الثالث:

الجدول رقم (10): تحليل فقرات البعد الثالث للمحور الأول

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد
1	0	0,00	1	3,33	3	10,00	24	80,00
2	0	0,00	1	3,33	2	6,67	25	83,33
3	0	0,00	1	3,33	3	10,00	22	73,33
4	0	0,00	1	3,33	2	6,67	21	70,00
5	0	0,00	1	3,33	3	10,00	23	76,67

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال تحليل عبارات الرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات كانت نتائج إيجابية لعينة الدراسة، حيث احتلت الفقرة الرابعة المرتبة الأولى " يمثل المراقب المالي والمحاسب العمومي احد هيئات الرقابة المالية المسبقة حيث يقوم بها ويسهر على تطبيقها وفق للقوانين المعمول بيها" ، فهذه النقطة جد مهمة، لأن رقابة كل منهم تأخذ شكل المتابعة والتطبيق وتترجم في منح التأشيرات القانونية كشرط مسبق لصحة تنفيذ النفقة، ولقد قدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 4.07 وانحراف معياري 3.33 وتليها عبارات أيضا قوية في المجال (3.93-3.97) .

كما يتضح من الجدول نفسه أن النتائج تشير إلى موافق لكل المستجيبين على ما تضمنته الفقرات الخاصة بالرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات.

تحليل فقارت المحور الثاني:

الجدول (11): تحليل جميع فقارت المحور الثاني

البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		رقم العبرة
			النسبة	القرار	النسبة	القرار	النسبة	القرار	النسبة	القرار	النسبة	القرار	
موافق	4,09	3,80	0,00	0	83,33	25	13,33	4	3,33	1	0,00	0	1
موافق	4,29	3,87	0,00	0	86,67	26	13,33	4	0,00	0	0,00	0	2
موافق	3,13	3,90	13,33	4	66,67	20	16,67	5	3,33	1	0,00	0	3
موافق	3,67	4,00	13,33	4	76,67	23	6,67	2	3,33	1	0,00	0	4
موافق	3,87	4,03	13,33	4	80,00	24	3,33	1	3,33	1	0,00	0	5
موافق	3,44	4,20	26,67	8	70,00	21	0,00	0	3,33	1	0,00	0	6
موافق بشدة	2,85	4,37	53,33	16	40,00	12	0	0	3,33	1	3,33	1	7
موافق بشدة	2,98	4,47	53,33	16	43,33	13	0,00	0	3,33	1	0,00	0	8
موافق	2,92	4,17	30,00	9	60,00	18	6,67	2	3,33	1	0,00	0	9
موافق بشدة	2,83	4,30	50,00	15	43,33	13	0,00	0	0,00	0	6,67	2	10
موافق بشدة	2,92	4,27	36,67	11	56,67	17	3,33	1	3,33	1	0,00	0	11
موافق	3,23	4,17	26,67	8	66,67	20	3,33	1	3,33	1	0,00	0	12
موافق	2,92	4,17	30,00	9	60,00	18	6,67	2	3,33	1	0,00	0	13
موافق	3,44	4,20	26,67	8	70,00	21	0,00	0	3,33	1	0,00	0	14
موافق	4,29	3,87	0,00	0	86,67	26	13,33	4	0,00	0	0,00	0	15

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال تحليل عبارات "أثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية " كانت نتائج إيجابية لعينة الدراسة حيث احتلت الفقرة الثامنة المرتبة الأولى " ترشيد النفقات العامة يتطلب تحديد الأولويات والالتزام بها وعدم تحويلها الى كماليات" ، وذلك لان عملية ترشيد النفقات العامة تتطلب تحديد الامثل لحجمها المطلوب حسب كل سنة وتوجيهها نحو أولويات النفع العام لضمان الجودة والرفع من المردودية الانتاجية والخدماتية لكافة النشاطات الفعلية ، ولقد قدرة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة ب 4.47 وانحراف معياري 2.98 تليها عبارات أيضا قوية في المجال (4.30-4.37).

كما يتضح من الجدول أن النتائج تشير إلى موافق لكل المستجيبين على ما تضمنته القرارات الخاصة بأثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية .

الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

الجدول(12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

معامل الارتباط = 0.719					
معامل التحديد = 0.52 ²					
			F =140.393		Sig=0.000
معنوية t	قيمة t	معاملات موحدة	معاملات غير موحدة		
		Beta	Seb	β	
0.000	4.954	0.845	5.749	28.480	المستقل
0.000	11.849		1.185	2.290	التابع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج اختبار تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد بلغت $R^2=0.52$ وهو ما يشير إلى أن نسبة تأثير المتغير المستقل إيجابية (الرقابة المالية) في المتغير التابع (ترشيد النفقات العمومية) قدرت بـ: 52% .

وباقى النسبة المقدرة بـ 48% من التأثير في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط 0.719 مما دل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، في حين بلغ معامل الانحدار للمتغير المستقل 28.480 بمستوى دلالة $\text{sig}=0.000$ مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وأما الحد التابع فقدرت قيمته بـ 2.290 بمستوى دلالة $\text{sig}=0.000$ مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية .

جدول رقم(13): تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (البعد الأول من المحور الأول مع المحور الثاني)

معامل الارتباط $r=0.806$					
معامل التحديد $R^2=0.65$					
$Sig=0.000$ $F=109.436$					
معاملات غير موحدة	معاملات موحدة	قيمة t	معنوية t		
β	Seb	beta	3.419	0.001	المستقل
4.671	1.366	0.813			
1.410	1.044		10.461	0.000	التابع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال جدول تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.65 وهو ما يشير إلى أن نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع قدرت ب: 65%.

وباقى النسبة المقدرة ب 35% من التأثير في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط 0.806 مما دل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، في حين بلغ معامل الانحدار للمتغير المستقل 4.671 بمستوى دلالة $sig= 0.001$ مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وأما الحد التابع فقدرت قيمته ب 1.410 بمستوى دلالة $sig=0.000$ مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث الأسلوب على ترشيد النفقات العمومية .

الجدول رقم (14): تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (البعد الثاني من المحور الأول مع المحور الثاني)

معامل الارتباط = 0.809					
معامل التحديد = 0.65^2					
			F=50.352		Sig=0.000
معنوية t	قيمة t	معاملات موحدة	معاملات غير موحدة		
		Beta	Seb	β	
0.017	2.460	0.688	1.973	4.854	المستقل
0.000	7.096		1.063	1.340	التابع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال جدول تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.65 وهو ما يشير إلى أن نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع قدرت بـ: 65%.

وباقى النسبة المقدرة بـ 35% من التأثير في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط 0.809 مما دل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، في حين بلغ معامل الانحدار للمتغير المستقل 4.854 بمستوى دلالة $\text{sig} = 0.017$ مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وأما الحد التابع فقد قدرت قيمته بـ 1.340 بمستوى دلالة $\text{sig} = 0.000$ مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث النوع على ترشيد النفقات العمومية.

الجدول رقم (15): تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة (البعد الثالث من المحور الأول مع المحور الثاني)

معامل الارتباط = 0.838					
معامل التحديد = 0.702^2					
			F=67.132		Sig=0.000
معنوية t	قيمة t	معاملات موحدة	معاملات غير موحدة		
		Beta	Seb	B	
0.000	4.723	0.738	1.502	7.095	المستقل
0.000	8.193		1.048	1.496	التابع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال جدول تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.702 وهو ما يشير إلى أن نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع قدرت ب: 70.2% .

وباقى النسبة المقدرة بـ 29.8% من التأثير في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط 0.838 مما دل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، في حين بلغ معامل الانحدار للمتغير المستقل 7.095 بمستوى دلالة sig=0.000 مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وأما الحد التابع فقد قدرت قيمته بـ 1.496 بمستوى دلالة sig=0.000 مما يدل كذلك على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين.

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الرقابة المالية من المراحل والهيئات على ترشيد النفقات العمومية."

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال دراستنا التطبيقية إلى أن النتائج المتوصل إليها والتي جاءت كلها معنوية إحصائية للمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف . ميلة . وبعد الاطلاع والتعرف على ادارته وهيكله التنظيمي والقيام بإجراءات منهجية لذلك وعرض وتحليل نتائج استبيان هذه الدراسة الميدانية ،تم توضيح النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل عبارات الاستبيان لتحديد درجة الموافقة عليها وتضمن اجراءات تسمح بتحديد الخطوات التي يجب اجراءها والمعلومات التي يجب الحصول عليها حول كيفية الرقابة المالية التي يمارسها المراقب المالي على نفقات المركز والتي من شأنها تؤدي الى ترشيد هذه نفقات بغية الكشف عن عدم تطبيق القواعد العامة ومحاربة الفساد والتلاعب في كافة اجهزة المركز .

خاتمة عامة

الخاتمة عامة :

يبقى موضوع اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في مؤسسات التعليم العالي من ابرز المواضيع التي أثارت حولها النقاشات نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها في مصالح المركز الجامعي فهو بمثابة حمر ك النمو في المؤسسة ووسيلة لتحقيق أهدافها وضمان استمراريته، ولا يمكن لهذا المورد من تحقيق نتائج ذات قيمة بمجرد توافره وتواجده، بل لابد من تدعيمه و وتميمته واستغلال مهاراته ومعارفها الظاهرة والكامنة. لذا ارتأينا إجراء هذه الدراسة التي نقف من خلالها على اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة.

الرقابة المالية على النفقات العمومية ليست هدفا في حد ذاتها لأن الهدف الفعلي هو القضاء على الآثار السلبية التي يتسبب فيها سوء التسيير والتنظيم و تبديد الأموال العمومية، مما يؤدي إلى عدم الاستخدام الرشيد للنفقات العمومية و بالتالي تعطل برامج الدولة ومؤسساتها وعدم تحقيقها لأهدافها، مما يؤثر على التوازنات الكبرى المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. لهذا لابد من إخضاع كل مراحل تنفيذ النفقة العمومية إلى الرقابة لضمان الاستغلال الأمثل لهذه النفقات، وتحمل الرقابة معنى الإشراف و الفحص والمراجعة لكشف الأخطاء والمخالفات قبل حدوثها من أجل تفاديها أو بعد حدوثها لإقامة المساءلة القانونية على من ارتكبها، فالجزائر وضعت أجهزة رقابية متعددة حيث فرضت رقابة مضاعفة يضمنها المراقب المالي ولجنة الصفقات العمومية قبل تنفيذ النفقة، والمحاسب العمومي خلالها، ومجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية بعد الانتهاء منها ، و استنتجنا أن نفقات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة- تخضع لنفس الرقابة المالية ولنفس الأجهزة التي وضعتها الدولة مما أثر إيجابا على حسن استخدام الأمثل لها وضمان فعالية أكبر في ترشيدها خصوصا من جانب تقادي أي تلاعب أو اختلاس للأموال العمومية.

1. النتائج:

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

- ث. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث الاسلوب على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$.
- ج. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث النوع على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$.
- ح. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات على ترشيد النفقات العمومية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$.

2. المقترحات :

بناء على ما تم التوصل إليه، يمكننا اقتراح ما يلي:

- القيام بدورات تكوينية للأعوان المكلفين بتنفيذ النفقات وخاصة المحاسبين العموميين لاطلاعهم على الاساليب الحديثة في مجال الرقابة .
- اختيار القائمين على الرقابة المالية وفق شروط الكفاءة والامانة ،وليس وفق المحسوبية.
- ضرورة احترام المسيرين العموميين للإجراءات القانونية ،وتخفيف الصلاحيات الرقابية على هيئات الرقابة لتخفيف العبء عليها وتكون رقابتها فيها نوع من المصادقية .
- انتقاء القائمين بعملية الرقابة المالية وفق شروط الكفاءة والأمانة والنزاهة.
- الاعتماد على الرقمنة في كل مراحل تنفيذ الميزانية والرقابة عليها للتخفيف من إجراءات البيروقراطية.
- يجب أن يتمتع عمال الرقابة المالية بالحصانة والتي تكفل لهم الحرية التامة لممارسة مهامهم على أكمل وجه وتحفيزهم بكافة الوسائل الضرورية لذلك والنص على العقوبات لمن يخالف قوانين العمل.
- عدم تدخل السلطات العليا في صلاحيات الأجهزة الرقابية والتأثير عليها.
- القيام بالعمليات الرقابية الفجائية الغير محددة المكان والزمان.
- بالرغم من استخدام الإدارة الإلكترونية إذ انه لا بد من عدم الاستغناء عن التسجيل في الدفاتر والسجلات للجوء إليها عند القيام بعمليات المراجعة والمراقبة.
- إقامة دورات وندوات تكوينية لفائدة موظفي الرقابة المالية لمواكبة كل التطورات والتحديثات الناتجة عن إصدار نصوص قانونية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب

1. ابراهيم بن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.
2. احمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية. مصر، ط1، 2012.
3. جابر عبد الرؤوف، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، الطبعة 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 2004.
4. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، الاردن. عمان، ط1، 2010.
5. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2014.
6. سليمان حمدي سحيماط القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية دراسة تحليلية تطبيقية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
7. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة . النفقات العامة . الإيرادات العامة . الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
8. سيروان عدنان، وآخرون، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، منشورات الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، بغداد. العراق، 2008.
9. عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2011.
10. عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.
11. عجام ميثم صاحب، سعود علي محمد، تخطيط المال العام :سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة، الطبعة 1، دار الكندي، الاردن، 2004.
12. عوض الله زينب الحسين، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
13. عوف الكفراوي، الرقابة المالية، النظرية والتطبيق، مطبعة الانصار الاسكندرية. مصر، 1998.

14. القرآن الكريم سورة طه الآية 94.
15. محرزى محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون . الجزائر ، ط1 ، 2008 .
16. محمد خير العكام ، المالية العامة ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، برنامج الحقوق ، دمشق . سوريا ، 2010 .
17. محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان . الاردن ، 2007 .
18. محمد صغير بعلي و يسري ابو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة . الجزائر ، 2003 .
19. محمد طاقة ، هدى الغراوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن . عمان ، ط1 ، 2007 .

ثانيا : المقالات العلمية

1. ابو بكر الصديق بن يحيى ، الاسس اللازمة لتفعيل الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، المجلد 10 ، العدد 02 ، الجزء 2.
2. بن موسي ام كلثوم و آخرون ، ترشيد النفقات العمومية . (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013) ، مجلة ادارة اعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، 2016 .
3. الجيلاني بلواضح ، دور هيئات الرقابة المالية في الحد من الفساد وحماية المال العام في الجزائر ، مجلة آفاق وعلوم الادارة والاقتصاد ، جامعة المسيلة ، المسيلة . الجزائر ، مجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 .
4. رابحي بو عبد الله ، الرقابة المالية كأداة لترشيد الانفاق العام (حالة نفقات قطاع الصحة بولاية تيسمسيلت نموذجا) ، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، جامعة المسيلة . الجزائر ، 2019
5. صبرين بوعزة ، محمد برابح ، الرقابة المالية السابقة ودورها في ترشيد النفقات المحلية . دراسة حالة المراقبة المالية لولاية المدية . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة افلو ، الجزائر ، المجلة 04 ، العدد 02 ،

6. طه محسن عبد الله، سالم عوادي هادي، التدقيق الداخلي لوحدات الانفاق واثره علي فاعلية الموازنة الاتحادية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 2، العدد 39، الفصل الثاني لسنة 2017، بغداد. العراق .
 7. قميتي عفاف وآخرون، التوجيهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2017.2001)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 35(01)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017 .
 8. كمال بن عون، الوردي خدومة، دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد النفقات العامة (دراسة حالة مجلس المحاسبة الجزائري)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. الجزائر، مجلد 22، العدد 01، 2022.
 9. محمد على سلامي، مهام الرقابة المالية داخل المؤسسة . دراسة تطبيقية لفرع الرقابة المالية بعين الباردة . عنابة . مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة. الجزائر مجلد 4، العدد 2، 2019.
 10. مراد تراد، مسعود كيسري، رقابة المراقب المالي وفعاليتها في ضبط نفقات البلديات . دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لبلدية سوق نعمان ولاية ام البواقي خلال الفترة (2014/2020) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021.
 11. مصباح حراق، محمد امين قمبرور، فعالية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العامة والحد من تبديد المال العام في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الاول، 2019.
- ثالثا: مذكرات التخرج والدراسات الاكاديمية**
1. بارش حورية، دور الرقابة المالية في تنفيذ ميزانية التسيير . دراسة حالة ديوان المركب متعدد الرياضات . ميلة . مذكرة ماستر، تخصص ادارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة. الجزائر، 2023.
 2. بلبالي عبد الله، دور الرقابة المالية في ترشيد نفقات التجهيز . دراسة ميدانية بالرقابة المالية لولاية ادرار . مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد دراية، ادرار. الجزائر، 2018.
 3. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، اطروحة دكتوراه في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان الجزائر، 2014/ 2015 .

4. حيور منال ، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة . دراسة حالة . بلدية ميله ، مذكر ماستر ، تخصص ادارة مالية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، ميله . الجزائر ، 2023
5. سردوك السعيد ، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية . دراسة حالة خزينة بلديات الحدادة . مذكرة ماستر اكاديمي ، ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة . الجزائر ، 2020.
6. سعيد سارة ، الرقابة المالية على النفقات العمومية ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم : الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم . الجزائر ، 2017/ 2018.
7. طالب مروة ، شيروان حياة ، دور المحاسبة العمومية في ضبط التكاليف والايادات (دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسور الغزلان) ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم المالية والمحاسبة ، جامعة العقيد آكلي محند اولحاج البويرة . الجزائر ، 2017/ 2018.
8. طلحاوي عبد العالي ، دحماني زكرياء ، اهمية المراقب المالي في ترشيد النفقات العمومية (دراسة حالة جامعة العقيد احمد دراية ادرار) ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة احمد دراية ادرار . الجزائر ، 2017/2018.
9. عز الدين بشرى ، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية (دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية بلدية سوقر ولاية تيارت) ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم الجزائر ، 2018/2019.
10. لطفي فاروق زلاسي ، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي . الجزائر ، 2014/ 2015 .
11. مصطفى شبرة أحمد ، اهمية اصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاق العام للجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2022.
12. منار بوخميس ، بشرى عبد العالي ، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية . دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، ميله . الجزائر ، 2022/2023.

رابعاً :المراسيم والقوانين

1. المادة 23 من القانون رقم 84 . 17 المعدل والمتمم

2. المادة 24 من القانون رقم 84 . 17.
3. المادة 35 من القانون رقم 84، المعدل والمتمم .
4. المرسوم التنفيذي رقم 08 . 204 المؤرخ في 06 رجب عام 1429 الموافق ل 09 يوليو 2008 ،
المتضمن انشاء مركز جامعي بولاية ميله .

خامسا: الموقع الالكتروني

1. الموقع الرسمي للمركز الجامعي www.centre-univ-mila.dz

الملاحق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة -
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير - تخصص: إدارة مالية



استبيان

أخي الفاضل أختي الفاضلة؛ يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان والذي يدخل ضمن متطلبات استكمال الجانب التطبيقي لتقرير التربص الوسوم بـ: " اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة." لذا؛ فالرجاء ملأ الفراغات وفق ما يتماشى مع آرائكم الشخصية بكل حرية، كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم تستعمل لن تستعمل إلا بغرض البحث العلمي وشكرا على تعاونكم مسبقا.

المحور الاول: المعلومات الشخصية (الرجاء التأشير بعلامة X في الخانة المناسبة):

العمر: من 18 حتى 25 سنة ☐ من 26 حتى 35 سنة ☐ أكبر من 35 سنة ☐

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المستوى: ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ أخرى ☐

المحور الثاني: الرقابة المالية (الرجاء وضع علامة X امام العبارة المناسبة)

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
اولا: الرقابة المالية من حيث الاسلوب					
1 تعتمد الرقابة المالية على اسلوب الفحص والمتابعة والتدقيق .					
2 تتبع الرقابة المالية اسلوب القوانين والأنظمة والتعليمات .					
3 الرقابة المالية هي الوظيفة التي تقوم بها الوحدات الحكومية .					
4 تعتمد الرقابة المالية على اسلوب الحوافز منها تحفيز اداء الموظفين وتطوير أداءهم					

الملاحق

5	لضمان استمرارية الخطة المرسومة بصورة جيدة لا بد من وجود رقابة مالية حقيقية للعمل عليها .				
ثانيا : الرقابة المالية من حيث النوع					
1	تتبع الرقابة المالية في ممارستها لوحدة الحكومية على عدة انواع من حيث الجهة واخري من حيث الطبيعة ، من حيث الزمنالخ				
2	الرقابة المالية مطبقة من اجل تحقيق النفع العام المتجدد وتكون منطقية ومقبولة .				
3	من اجل تقادي الاخطاء والانحرافات الحسابية الموجودة بدفاتر مركز الجامعي وعليه يوجد رقابة داخلية وخارجية تسهر علي تطبيق القوانين والتعليمات لتقاديها .				
4	يقوم مجلس المحاسبة برقابة قضائية من اجل الحفاظ على المال العام من خلال الرقابة على تنفيذ ومراقبة كل التصرفات المالية .				
5	السلطة التشريعية تمارس رقابة على السلطة التنفيذية حيث انها تتمثل في سلطة تقصي الحقائق حول اعمالها بغية الكشف عن عدم التطبيق لقواعد العامة في الدولة				
ثالثا: الرقابة المالية من حيث المراحل والهيئات					
1	قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم بعملية الرقابة وتعد هذه المرحلة من المراحل الهامة لاختيار افراد العمل ذو كفاءة والذي ينعكس بصورة جيدة على باقي المراحل .				
2	في مرحلة الفحص يقوم المراقب المالي بمقارنة البيانات التي حصل عليها مع ما هو مخطط وهنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية.				
3	يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية الآن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعة ومستوى تنفيذها.				
4	يمثل المراقب المالي والمحاسب العمومي أحد هيئات الرقابة المالية المسبقة حيث يقوم بها ويسهر على تطبيقها وفق للقوانين المعمول بها.				
5	تعتبر هيئات الرقابة العمومية وهيئات التدقيق الخارجي الجهات المسؤولة عن تطبيق معايير الالتزام والدقة ، ومحاربة الفساد والتلاعب في كافة اجهزة الدولة .				

المحور الثالث : اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية (الرجاء وضع علامة X امام العبارة المناسبة)

	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
اثر الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية						
1	النفقات العمومية تعكس مبالغ نقدية وخدمات موجهة بهدف تحقيق منفعة عامة .					
2	تقسم النفقات العمومية من حيث دوريتها الى عادية وغير عادية حسب تكرارها في ميزانية الدولة					
3	تقسم النفقات العمومية من حيث طبيعتها الى نفقات حقيقية تتم بمقابل ونفقات تحويلية بدون مقابل .					
4	ان الغرض من الانفاق هو اشباع الحاجات العامة التي تحقق منفعة جماعية .					
5	يعتمد تنفيذ النفقات على اعوان لكل منهم مهام محددة وهم :الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.					
6	عملية ترشيد النفقات العامة يتطلب التحديد الامثل لحجمها المطلوب حسب كل سنة					
7	عملية ترشد النفقات العامة يتطلب توجيهها نحو النفع العام وزيادة الرقابة التدقيقية .					
8	ترشيد النفقات العامة يتطلب تحديد الاولويات والالتزام بها وعدم تحويلها الى كماليات					
9	عملية ترشيد النفقات العامة يتطلب الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية الانتاجية والخدماتية لكافة النشاطات الفعلية .					
10	للقابة المالية دور في كبح التزايد المستمر للنفقات العمومية في المركز الجامعي و ذلك بوضع ضوابط: المنفعة العامة، الاقتصاد في الانفاق حتي يبلغ الآثار المرجوة					

الملاحق

					11 اعطاء حماية وأمان للأمر بالصرف وابعاده عن مسؤولية الادارية التي قد تتجر عن مخالفته للتنظيم المعمول به ، اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها .
					12 المراقب المالي اصبح عضوا رئيسيا في مجالس الادارة ومجالس التوجيه في مؤسسات التعليم العالي ،وهذا من خلال ابداء رأيه حول قضية ما .
					13 لتأشيرة المراقب المالي دور ترخيصي من أجل صرف النفقة العمومية وهي ضرورية وأساسية .
					14 يعتمد المركز الجامعي الإجراءات قصيرة الأجل لترشيد الإنفاق وتنفيذها بشكل فوري عند حصول انخفاض طارئ للإيرادات خلال السنة المالية .
					15 تنفيذ الإجراءات طويلة الأجل خلال عدة سنوات وتشمل: جانب مالي إداري ،قانوني

ملحق رقم 02 قائمة الاساتذة محكمي الاستبيان

الرقم	اسم ولقب استاذ محكم	الملاحظات
01	زيد جابر	تصحيح بعض العبارات وإعادة صياغتها
02	سنوسي اسامة	تصحيح بعض العبارات وإعادة صياغتها
03	بوبر ياسين	تصحيح منهجية الاستمارة وإعادة صياغتها

ملحق رقم 03 احصائيات لمجموع العينات

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,864	5

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,948	30

Tests de normalité^{a,c,d,e,f,g,h,i,j,k,l,m}

	e	Kolmogorov-Smirnov ^b			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
abcd	27,00	,328	3	.	,817	3	,208